مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المصالحة الوطنية في العراق
دراسة مقارنة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

٧

المصالحة الوطنية في العراق
دراسة مقارنة

المصالحة الوطنية في العراق .. دراسة مقارنة

98 صفحة

الاسم بالانكليزي:

National Reconciliation in Iraq
A Comparative Study

الاراء الواردة في هذه الدراسة لاتعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

مركز البيان للدراسات والتخطيط

بغداد ، شباط – فبراير 2016

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط 2016

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
PO Box 2268 Jadiriya, Baghdad

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 272 لسنة 2016

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بشكل خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

كُتبت هذه الدراسة من قبل مركز انتيكريتي - لندنٍ -
لصالح مركز البيان للدراسات والتخطيط حصراً

مقدمة المركز

عُدت المصالحة الوطنية في البلدان التي مرت أما بحروب أهلية او الانتقال من حكم الاستبداد خياراً استراتيجياً لتجاوز مرحلة الماضي والانطلاق في عملية البناء، ولكل دولة تجربتها الخاصة في موضوع المصالحة الوطنية، ولكن هذا لايفقد التجارب بعض المشتركات الاساسية التي تسهم في تغذية التجارب الوليدة حالياً وفي المستقبل.

اختار العراق منذ بداية التغيير المصالحة الوطنية نهجاً للتجانس والتوحد ومنع الانقسام الاثني أو الطائفي، ولكن إرادة المصالحة لاتقع على طرف واحد بل لابد من توفر ارادة حقيقية لكل الأطراف وهذا ما نفتقده في المصالحة الوطنية في العراق لفقدان عنصر الثقة اولاً ولعدم الرغبة في التخلي عن المراكز الاجتماعية والوظيفية لبعض اطراف المصالحة ثانياً.

ولكي تكون المصالحة الوطنية فاعلة ومثمرة لابد من توفر شروط أساسية:

اولاً – الإرادة الجدية للانتقال بالمصالحة الوطنية من شعار الى منهج وسلوك تصاحبه حملة اعلامية لتحضير الرأي العام لقبول المصالحة.

ثانياً – الرغبة في التنازل عن بعض الحقوق والامتيازات بصورة متبادلة من اجل تجاوز عقدة التشدد او الاستحقاقات المذهبية والطائفية والقومية.

ثالثاً – القيام بعملية تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما لمرحلة ما قبل سقوط النظام وخلق شعور بعدم وجود خاسر في المصالحة الوطنية، ومع هذا فان المصالحة الوطنية تواجه عقبات حقيقية منها دستورية تتطلب مشاركة الجميع في تجاوزها عن طريق تعديل الدستور بما لايتعارض مع الديمقراطية على أن لاتكون الصيغة المعتمدة هي ديمقراطية التوافق، كما انها تواجه أيضا مسألة عدم الإجماع على أهميتها من قبل الأطراف العراقية مع إن الكل يرفع شعارها، كما انه لاتوجد رؤية موحدة لها في داخل كل مكون من المكونات العراقية مما يجعلها تحتاج الى رؤية شاملة لحل المشكلات التي أفرزتها العملية السياسية الحالية لاسيما في مجال إدارة المحافظات والأقاليم وفرز الأطر الجغرافية التي تحدد كل محافظة او إقليم سيما ان هناك مطالبات من كل الأطراف بشأن مايسمى بالمناطق المتنازع عليها من حيث العائدية الاثنية أو الجغرافية.

وتواجه المصالحة الوطنية ايضاً مسألة امتدادات الأطراف العراقية مع المحيط الإقليمي وسلب قرارات بعض الأطراف من قبل دول المحيط سيما ان المحيط الإقليمي يغذي بعض الأطراف بالمال والسلاح والخطط والرجال لإدامة حالة الصراع بما يحقق مصالح أطرافه او استجابة للفاعل الدولي

المؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وتعاني المصالحة الوطنية من مسألة التمثيل الرسمي لكل مكون عراقي بما يسمح عند الاتفاق بإيقاق العنف وإدامة حالة السلام والعمل تدريجيا على تعزيز روح المواطنة والوحدة الوطنية.

ان هذه الدراسة المهمة تكاد تكون الأولى من حيث الاحاطة بالمشكلة وتحليل الظواهر الناجمة عنها وربما الأولى في حجمها على المستوى الأكاديمي والعملي وهي جديرة بالقراءة والاعتماد عند وضع استراتيجية المصالحة الوطنية.

وهذا الأمر يأتي في ظل اهتمام مركز البيان للدراسات والتخطيط لمتابعة ورصد الظواهر السياسية والاقتصادية التي تواجه العراق وتحليلها وفق المنهج العلمي والرؤيا المعاصرة بما يخدم اجيال العراق المستقبلية.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

شباط 2016

المصالحة الوطنية في العراق
دراسة مقارنة

المقدمة

إن ما يعرف اليوم باسم العراق كان موطناً لكثير من الثقافات والحضارات المتنوعة التي تركت بصمتها على النسيج الاجتماعي في العراق. لقد كان تاريخ العراق الحديث معقداً ومحفوفاً في كثير من الأحيان بالصراعات بينما كانت البلاد تمر عبر الانقلابات المتعاقبة، والاضطرابات السياسية والحروب. وقد عذبت هذه الصراعات، المجتمع العراقي ككل خاصة تلك التي وقعت خلال نظام البعث في عهد صدام حسين، واحتلال قوات التحالف للبلاد في عام 2003، مما تسبب في انقسامات عميقة في المجتمعات العرقية والدينية المتعددة.

تبحث هذه الدراسة في السبب التاريخي للتوترات الدينية والعرقية، وكيف أثّر ذلك على مجتمعاتها والمجتمع العراقي بشكل عام بعد عقود من الصراع و انعدام الأمن، وهي تبحث ايضاً في كيفية تحقيق المصالحة والسلام المستدام بين الطوائف العراقية من خلال النظر في نزاعات سابقة ذات طبيعة مماثلة في جميع أنحاء العالم، وكيف تم تحقيق السلام والمصالحة المستدامة، مع إشارة خاصة إلى بوروندي وايرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا. وتخلص هذه الدراسة إلى أنه من الممكن شفاء المجتمع العراقي وإصلاح العلاقات بين المجتمعات المتنوعة المتعددة، ولكن الأمر سيستغرق الكثير من العمل المنسق بشكل جيد، بحيث يستهدف كلاً من واضعي السياسات والمجتمعات الشعبية.

تأريخ المكونات العرقية والطائفية في العراق

يعد العراق في الوقت الحاضر، مجتمعاً متعدد الأعراق والديانات، يشكل العرب فيه نسبة تتراوح بين 75 % - 80 %، والأكراد 15 % - 20 %، فيما تشكل الأقليات الأخرى مثل التركمان والآشوريين نسبة 5 % من عدد السكان. 99 % من السكان هم من المسلمين، إذ تبلغ نسبة الشيعة 60 % - 65 % ، والسنة 32 % – 37 %. وتشكل المسيحية نسبة 0.8 % من سكان الديانات الأخرى الممثلة[1]. ويمثل العرب السنة والعرب الشيعة والأكراد أكبر المجموعات العرقية الطائفية الثلاثة في البلاد، وهو السبب الرئيس في الفتنة الطائفية في البلاد.

على مر التاريخ، كانت الأعمال العدائية بين السكان الشيعة والسنة نادرة، لم يُظهر الحكام

1."CIA Worldbook: Iraq", Central Intelligence Agency, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html>, [Accessed: 12-November-2015]

العثمانيون في بداية حكمهم العداء للسكان الشيعة الذين لم يعارضوا وجود حاكم غير شيعي مادام الاستقرار يعم البلاد[2]. وعلى الرغم من انحسار التسامح بين المجتمعات أثناء الأعمال العدائية بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية ، ظلَّ العنف الطائفي الشيعي السني نادراً.[3] كما بقي اضطهاد الطوائف الأخرى مثل الأكراد واليهود والمسيحيين متفرقاً ومعتمداً على طبيعة الحكام.[4] وقد سنت الدولة العثمانية الضعيفة، خلال القرن التاسع عشر، إصلاحات لإضفاء الطابع المركزي على سلطة الحكومة في بغداد، وتحديث الجيش. وكانت المشاركة العربية الشيعية في هذه المؤسسات الجديدة منخفضة، مما أدى إلى ظهور طبقة تكنوقراط وعسكريين غالبيتهم من العرب السنة.[5]

كما شهدت الحرب العالمية الأولى ازدياد الحس القومي في البلاد،[6] مما أدى في نهاية المطاف إلى الثورة ضد الدولة العثمانية، التي نادت بها ودعمتها الإمبراطورية البريطانية من خلال تقديمها الوعود بدعم قضية الاستقلال. وشهدت انتفاضة المسيحيين الأرمن والآشوريين في المنطقة مجازر على نطاق واسع، ولكن الثورات العربية كانت أكثر تنظيماً ونجاحاً. وعلى الرغم من أنه تم طرد الإمبراطورية العثمانية، إلا أن الوعود بالاستقلال لم تتحقق، واتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على تقسيم العراق وسوريا من خلال اتفاق سايكس بيكو والاحتلال البريطاني للعراق.[7] وتسبب الفشل في الاستقلال في تشكيل موجة مقاومة جديدة، ولكنها هذه المرة كانت ضد الاحتلال البريطاني. وقد وجدت السلطة البريطانية، من العام 1918، أن هناك مقاومة لها في النجف، كما تمرد الأكراد الذين رحبوا في البداية بالسلطة البريطانية، في عام 1919، من أجل إقامة كردستان مستقلة تحت قيادة الشيخ محمود.[8]

لقد وحدت المقاومة ضد الاحتلال البريطاني الطائفتين السنية والشيعية معاً، وبلغت ذروة تلك المقاومة في ثورة عام 1920. وعلى الرغم من اتحادهما في البداية، إلا أن التصدع داخل المقاومة سرعان ما بدأ يظهر: كان وجهاء السنة الحضريين مرتابين من الأغلبية الشيعية، وكان العرب الشيعة في البصرة غير راغبين في المشاركة في الثورة بسبب الفوائد الاقتصادية التي جلبها لهم النشاط البريطاني في المنطقة، ومثلهم كان الأكراد أيضاً مرتابين من العرب، لأن هدفهم النهائي كان الحصول على الاستقلال. وقد اكتسبت الثورة زخماً كبيراً بين السكان الشيعة في النجف وكربلاء، ولكن من دون

2.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, p. 51
3.Ibid, pp. 51, 56-57
4.Ibid, pp. 36-37
5.Ibid, pp. 74-76
6.تباينت تلك الحركات ما بين القومية العربية إلى تلك التي تشدد على الوحدة الوطنية للسنة والشيعة والأكراد واليهود والمسيحيين.
7.Ibid, pp. 87-88, 90-92.
8.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 33-34

مزيد من التنسيق، لذلك تمكنت من قمعها السلطات البريطانية وقمع كل معارضة.[9]

وعلى الرغم من فشل الثورة، إلا أنها أظهرت أن الاحتلال البريطاني غير قابل للاستمرار، مما أدى إلى تنصيب فيصل الأول بن الحسين بن علي الهاشمي، ملكاً في عام 1921، وإقامة الانتداب البريطاني. وعلم أنه لم يكن لديه شعبية واسعة بين العراقيين، كونه في وضع التابع للسلطة البريطانية، والطبيعة غير المترابطة للمجتمع العراقي،[10] فقد سعى فيصل لتحقيق الاستقلال الحقيقي عن البريطانيين، ودمج العراق في هيكل وحدوي تشعر فيه المجتمعات الفردية بأن مصالحها ممثلة.[11] مع ذلك، كانت محاولات فيصل من أجل خلق هوية عراقية موحدة تشمل الأكراد والعرب الشيعة غير ناجحة إلى حد كبير فمركزية السلطة في بغداد، وعدم وجود تكنوقراط شيعة من ذوي الخبرة والارتياب تجاه السكان الشيعة في أعقاب الثورة، أدت إلى تفضيل العرب السنة، وتكرار النظام الاجتماعي في العهد العثماني.[12] ولم يبدد إعلان الاستقلال الرسمي في عام 1932 هذه الاختلالات الهيكلية. وعلى الرغم من أن فيصل كان على علم بالوضع، إلا أنه لم يكن له مصلحة في قلب نظام كان قد بنى سلطته على أساسه، مما أدى إلى تعميق الانقسامات الطائفية تدريجياً. كما كانت جهود استرضاء المجتمع الشيعي ضمن الحد الأدنى في أعقاب أعمال العنف بعد تسمية المسؤولين الحكوميين السنة، للشيعة بأنهم خونة، كما تم تصوير الانتشار العسكري ضد المسيحيين الآشوريين بعد انهيار المحادثات، على أنه انتصار كبير للوحدة الوطنية.[13]

ثم وصل إلى العرش الملك غازي في عام 1933 بعد وفاة والده الملك فيصل،كان غازي ميالاً على نطاق واسع لأيديولوجية القومية العربية التي قربته كثيراً من النخبة السنية على حساب علاقاته مع الشيعة والأكراد والأقليات الأخرى، مما أدى إلى اندلاع عنف طائفي واضطرابات قبلية بشكل دوري على السياسات الحكومية مثل التجنيد أو الاستبعاد من الحكومة. وأدى قمع الاضطرابات العشائرية في الفرات والقبائل الكردية والأيزيدية في المنطقة الكردية وحول سنجار في عام 1936 إلى القضاء على كل التهديدات المباشرة للحكومة، من دون القضاء على الأسباب الكامنة وراء ذلك، وعمقت حملة الحكومة اللاحقه من حدة الانقسامات.[14]

ولم يؤدِ قمع حركات الثورة العرقية والطائفية والقبلية إلى استقرار الحكومة التي كانت لا

9.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, pp. 94, 97-99

10.الاقتباس الكامل: « أقول وقلبي ملآن أسىً... إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية، خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت، فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل شعبا نهذبه وندرّبه ونعلمه، «

11.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 47-48

12.Ibid, pp. 43-45

13.Ibid, pp. 76-78

14.Ibid, pp. 80-82, 84-85

تزال تعاني من صراع سياسي في بداية الحرب العالمية الثانية، وكانت أهم هذه الحركات هي انقلاب 1941 الذي أوصل السياسي القومي رشيد عالي الكيلاني إلى السلطة، وكان يقوده أربعة جنرالات عسكريين يُشار إليهم بالمربع الذهبي. كان هدف الكيلاني هو استخدام الحرب لتقليل النفوذ البريطاني في العراق من خلال التعاون مع دول المحور ، وهو ما أقلق البريطانيين، الذين تدخلوا هذه المرة أيضا لعودة الحكومة السابقة.[15] وعلى الرغم من أن الانقلاب لم ينجح، إلا أنه عزز الشعور العام بأن الجيش هو الحامي للمصلحة القومية. كما أدى استغلال البريطانيين لحقوق المسيحيين الآشوريين، والمشاعر المعادية للصهيونية الناجمة عن الانتداب البريطاني لفلسطين، إلى هجمات واسعة النطاق ضد الطائفتين الآشورية واليهودية في العراق من قبل القوميين الذين وصفوا هؤلاء بالطابور الخامس البريطاني.[16]

ثم حدث أن انهار النظام الملكي عام 1958 في انقلاب نظمه الجنرال عبد الكريم قاسم. سعى قاسم منذ البداية التأكيد على الطبيعة العلمانية الموحدة للعراق فوق كل الانقسامات العرقية والطائفية، وهو الذي كان منحدراً من عائلة تنقسم في أصولها بين الشيعة والسنة والأكراد.[17] وعلى الرغم من أنه منح بعض الحقوق السياسية الهامة في بداية نظامه، إلا أن هذه الحقوق قد اضمحلت تدريجياً بسبب الحزم الذي اتخذه قاسم ضد المعارضة. كانت سياسات قاسم تجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني، [18] تصالحية من حيث اللهجة، لكنها لم تضمن الحقوق التي كان الأكراد يتفاوضون عليها، مما أدى إلى عودة العنف بحلول عام 1961.[19،20] ثم وصل الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى حزب البعث ذي الميول العربية، الذي لم يكن راضياً عن سياسة قاسم الخارجية التي ساهمت في وضع العراق في العزلة، ودبر انقلاب ضده في عام 1963، أطاح بقاسم من السلطة، وحدثت مجزرة شنيعة وحملة قمع واسعة طالت أنصار قاسم من الحزب الشيوعي العراقي[21] وهم الذين كان يحتويهم في نظامه. بدأت الحكومة الجديدة، التي يقودها عبد السلام عارف،[22] جولة جديدة من المفاوضات مع الأكراد ولكنها كانت غير مستعدة لتقديم التنازلات التي طالب بها الأكراد وتصاعد العنف مرة أخرى.[23]

15.Ibid, pp. 97-103
16.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, pp. 108-109, 112-113
17.Ibid, pp.118-120
18.الحزب الديمقراطي الكردستاني.
19.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 156-157
20.كانت تلك الفترة على أساس غير العرقي والطائفي، قد شهدت أيضا تصعيد الأعمال العدائية بين إيران والعراق خلال النزاعات الحدودية، وهو ما دفع إيران لتزويد القوات الكردية بالسلاح، على الرغم من أنها كانت بمستوى الحد الأدنى، إلا أن هذا من شأنه توفير الأسبقية للمستقبل.
21.الحزب الشيوعي العراقي.
22.صعد عارف إلى هرم السلطة مع عبد الكريم قاسم عندما أطاحا بالملك من خلال الانقلاب، لكنهما تعرضا أيضا فيما بعد إلى التطهير .
23.Ibid, pp. 159-165.

سعى عارف، عقب توليه السلطة إلى تعزيز قبضته والعمل على منع حدوث أي انقلاب للإطاحة به، من خلال فرض الوصاية على من استخدمهم للوصول إلى السلطة. وقام بتطهير حزب البعث من الزمر التي يمكن أن تهدده أو تلك التي لا تلتزم الخط القومي العربي، وأنشأ الحرس الجمهوري العراقي الذي استخلصه لعشيرته من الجُميلات في الرمادي.[24] وقد عززت عمليات القمع تلك بشكل غير مباشر من الوجود العربي والهوية السنية، إذ تمكن أولئك الذين لديهم علاقات قبلية أو طائفية كافية من تجنب المعاملة السيئة.[25]

لقد سلطت وفاة عبد السلام عارف غير المتوقعة الضوء على ضعف نظام المحسوبية، ولم يتمكن خليفته وشقيقه عبد الرحمن من السيطرة على المحسوبية التي كانت قائمة.

وتسبب قرارُ القاضي بتقديم برنامج يتضمن الاشارة الى وجود اكثر من قومية (كردية وعربية) في العراق إلى ردة فعل عنيفة من قبل ضباط الجيش ورجال الدين السنة والشيعة مع وجود مستمر للشيوعيين في جنوب البلاد، وهو ما استفاد منه حزب البعث للقيام بانقلاب عام 1968، ووصول أحمد حسن البكر الى السلطة، وبعده صدام حسين في عام 1979 وقمع المعارضة السياسية، واستمر نظام المحسوبية الذي فضلته العلاقات القبلية الذي يؤدي إلى الانحياز دائماً تجاه العشائر العربية السنية في شمال غرب العراق، مع تعزيز أيديولوجية القومية العربية التي كانت تنظر بريبة للشيعة والأكراد.[26]

كانت نتائج هذه التشكيلة واضحة، وعلى الرغم من أن حكومة البعث قد عينت ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني (بقيادة مصطفى البارزاني) للحكومة، إلا أن محاولاتهم في إحداث شقاق كردي تسببت في استقالة هؤلاء الممثلين واستئناف النزاع المسلح بشأن كركوك التي توقف إنتاج النفط فيها. ثم استؤنفت المفاوضات في وقت لاحق عام 1971.

وعلى الرغم من منح الأكراد درجة من الحكم الذاتي، إلا أن القضايا الرئيسة مثل النفط والمالية والدفاع كانت خارج الحدود، وقد ساهمت برامج الحكومة لنقل العائلات العربية إلى كركوك في محاولة لتغيير التركيبة السكانية للمدينة، ومحاولات الاغتيال المتكررة للبارزاني، في الإبقاء على عدم الثقة بالحكومة من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني، مما حدا بهم إلى إعادة فتح الاتصالات مع إيران تحسبا لمزيد من الصراع (ساءت علاقات إيران مع العراق خلال الفترة نفسها)،[27] [28] خاصة في عام 1971، عندما طردت الحكومة 40 ألفاً من الكرد الفيليين الشيعة، كجزء من حملتها ضد

24.Ibid, pp. 169-170
25.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, pp. 127
26.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 189-191
27.Ibid, pp. 192, 193
28.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, pp. 133

الطائفة الشيعية التي كانت قائمة في الوقت نفسه تقريبا. كما بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضا بتلقي الدعم من الولايات المتحدة التي كانت تنظر للعراق بقلق متزايد نتيجة للتقارب العراقي مع الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى وقوع اشتباكات اعتيادية، وجرأة ضد الحكومة العراقية بحلول نهاية عام 1972.[29] ومع ذلك، لم تكن إيران او العراق يرغبان بالمزيد من التصعيد، وتوصلا في عام 1975، إلى اتفاق ينص على أن توقف دعمها للحزب الديمقراطي الكردستاني في مقابل تسوية نزاعها الحدودي مع العراق. وسرعان ما انهارت خطوط الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقبل عدد من المقاتلين العفو، وهاجر العديد منهم، بما في ذلك البارزاني، إلى إيران.ثم شرعت الحكومة العراقية بمتابعة الخطة الأصلية للحكم الذاتي المحدود مع المجلس المحلي في أربيل، ونقل المجتمعات الكردية بعيدا عن الحدود التركية الإيرانية، وإعادة إيواء معظمهم بين مناطق العرب الشيعة، وتشجيع العائلات العربية السنية الفقيرة للانتقال إلى المنطقة الكردية. كما تم تمديد شبكة الرعاية للجماعات والأفراد الكردية الرئيسة لضمان امتثالهم.[30]

أما بالنسبة للسكان الشيعة في العراق الذين كانوا يشهدون صحوة دينية خلال السنوات الماضية،[31] فقد اظهرت الدولة ملامح الاشتراكية العلمانية المهيمن عليها من قبل الهويات القبلية للعرب السنة في شمال غرب البلاد، علامة تبعث على القلق، تم إدراكها عندما طلبت الحكومة، في عام 1969، من المرجع الشيعي الأعلى آية الله محسن الحكيم إدانة الحكومة الإيرانية في النزاع الحدودي المستمر مع العراق. وقد أدى رفض الحكيم إلى سلسلة من الإجراءات التي قمعت الشيعة في العراق، وأدت إلى طرد أو اعتقال الطلبة الدينيين من إيران، وإغلاق جامعة الكوفة في النجف بحجة مكافحة «التهديد الإيراني»[32]. وجاءت عدد من المؤسسات الدينية السنية والشخصيات لنجدة الشيعة ولكن لا يزال تركيز الحركة الاحتجاجية في المناطق التي يقطنها أغلبية شيعية من العراق.

دعم السنة للمحتجين الشيعة أدى إلى قمع شاملٍ على جميع المؤسسات الإسلامية من قبل الحكومة التي كانت تخشى من جبهة إسلامية موحدة، عندما علمت الحكومة البعثية أن المقاومة السرية كانت لا تزال نشطة، حاولت تقويض التضامن الشيعي وتقسيمه من خلال توسيع نظام الرعاية لعدد من العشائر الشيعية والعائلات والأفراد تماماً كما فعلوا الشيء نفسه مع السكان الأكراد.[33]

29.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, p. 203
30.Ibid, pp. 204-206
31.في البداية، كان هناك الكثير من هذا الردود على الحزب الشيوعي العراقي والسلطة واسعة النطاق والقبول الذي كان يتمتع به الشيوعيون في ظل حكومة قاسم.
32.Ibid, pp. 194-195
33.Ibid, pp. 196-197.

كان للثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تأثيرات مهمة على الأكراد والشيعة في العراق. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية سارعت للاعتراف بالحكومة الثورية، إلا أن الطابع الشيعي الديني لها كان مصدر قلق لصدام حسين. وقد تحققت صحة هذه المخاوف عندما دعت الحكومة الإيرانية الجديدة شيعة العراق لإسقاط ''الحكومة الملحدة'' في العراق، ونفذ رجال شيعة منضوين في صفوف حزب الدعوة عدداً من الهجمات ضد الشخصيات والرموز المرتبطة بحكومة البعث. وأدت الحملة الناتجة إلى احتجاجات واسعة النطاق في النجف وكربلاء والكوفة وأجزاء من بغداد بقيادة آية الله السيد محمد باقر الصدر، وردت الحكومة على تلك الاحتجاجات بمزيد من القمع عندما ألقي القبض على السيد الصدر وشقيقته وعدد من الشخصيات الشيعية وإعدامها، إلى جانب عدد من علماء السنة الذين انحازوا إلى صف المحتجين الشيعة حول الأهداف الإسلامية المشتركة.[34] أما بعد اندلاع الحرب بين إيران والعراق،[35] فقد ضاعفت الحكومة العراقية من جهودها الرامية إلى تقسيم السكان الشيعة بحسب الطبقة[36] والعرق،[37] في حين قامت برعاية للضباط الشيعة الذين قدموا الكفاءة والولاء للسلطة. في الوقت نفسه، تم طرد الشيعة الملقبين بأنهم ''إيرانيين'' من البلاد، وكان الهدف النهائي هو اعتبار من لا يستهدفهم النظام متواطئين في أعمال ضد أولئك الذين يستهدفهم ويربط بقاءهم وثراءهم بوجود النظام.[38]

بقيت المنطقة الكردية هادئة خلال معظم فترة الحرب، مع طرد الحزب الديمقراطي الكردستاني وسيطرة الموالين للنظام والحكومة على مقاليد الأمور. ثم حدث أن أنقسم الاتحاد الوطني الكردستاني[39] والحزب الديمقراطي الكردستاني، ودخل الأول في مفاوضات مع الحكومة العراقية بشأن القضايا ذات العلاقة بالحكم الذاتي، على الرغم من أن صدام حسين لم يكن حريصا على منح أي تنازلات للأكراد، وكان يستخدم المفاوضات كأسلوب لتقسيم الفصائل الكردية فقط.[40] وبحلول عام 1985، أصبح من الواضح أن الاتحاد الوطني الكردستاني شرع في المصالحة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بمساعدة من إيران التي أرادت استخدام الأكراد للتعويض عن توقف هجومها العسكري المضاد ضد العراق. ثم قام صدام حسين، بعد أن علم بتدهور الوضع الأمني، وبعد أن تم تحديث القدرات

34.Hala Fattah, Frank Caso, A Brief History of Iraq, New York, Checkmark Books, 2009, pp. 210-11, 217-218

35.رأى صدام حسين في ضعف إيران بعد الثورة فرصة للتراجع عن معاهدة 1975، حيث كانت إيران قد أجبرت العراق للتنازل عن الأراضي في نزاعهما الحدودي مقابل وقف التمويل الإيراني للأكراد. كما ان التهديد الطائفي الذي تمثله إيران الثورية كان دافعاً آخر لصدام.

36.تميل المناطق الحضرية الريفية المهنية والمناطق الحضرية الشيعة إلى ان تكون بمستويات مختلفة من التقوى والثروة والالتزام بمختلف العادات والصلات الأسرية.

37. كانت هناك جهود متضافرة للتمييز بين الشيعة العرب والشيعة الفرس، والتأكيد على عروبة العراق ونبذ الهوية الفارسية.

38.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 234-235

39.Patriotic Union of Kurdistan, led by Jalal Talabani

40.Ibid, p. 235

العسكرية العراقية لصد الإيرانيين، بتعيين علي حسن المجيد على رأس حملة الأنفال في عام 1987. وبدأت الحملة بعمليات عسكرية كبيرة بالمجمل، ولكن بحلول عام 1988، وعندما أصبح واضحاً أن أي هجوم إيراني كبير لن يحدث، تحولت العمليات إلى حملة تطهير عرقي، وتم تدمير العديد من المدن والقرى في كردستان، وإعادة توطين أو إبادة سكانها واستخدام الأسلحة الكيميائية، وأبرز تلك الأحداث كانت بلدة حلبجة حيث تدخلت القوات الإيرانية لصد القوات العراقية. ولم تتسبب الحملة بأي ضرر للأكراد الذين قبلوا وصاية الحكومة ورعايتها، وهو ما اضطر الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني للتراجع إلى إيران وتركيا.[41]

وقد أدى غزو صدام غير محسوب العواقب للكويت في عام 1990، والهزائم العسكرية اللاحقة على يد التحالف الدولي، إلى موجة أخرى من الانتفاضات العرقية والطائفية الشيعية والكردية التي رأت فيها ضعف قوة صدام، ونداءات الرئيس الأمريكي جورج بوش لانتهاز الفرصة للانتفاضة ضد صدام. وعلى الرغم من الزخم الأولي، كانت الانتفاضة الشيعية منقسمة بشدة، ولم تتمكن من التوحد تحت قيادة موحدة، هذا فضلاً عن عدم وجود الدعم المادي من قبل الحكومة الأمريكية، مما سمح للجيش العراقي بالتفوق عسكرياً خلال الصراع. وفي محاولة لتحويل الصراع والانتفاضة ضد حكومة صدام إلى صراع طائفي، شجعت الحكومة مقالات تهاجم الإسلام الشيعي، وتم طلاء الدبابات بشعارات معادية للشيعة وانتهكت حرمة المقدسات الشيعية في النجف وكربلاء. [42] كما قامت الحكومة بالمضي قدماً في تدمير الأهوار (ذات الاغلبية الشيعية) التي كثيراً ما كان يلجأ إليها المنتفضون، مما أدى إلى كارثة بيئية هائلة. وفي نهاية المطاف، قتل من 20،000 إلى 100،000 شخص. وهكذا انتقلت المقاومة الشيعية إلى العمل السري، وكان أنشط تلك الفصائل هو حزب الدعوة الذي اكتسب مكانة بارزة في سنوات ما بعد 2003، والمجلس الإسلامي الأعلى[43] الذي اتبع أيديولوجية اية الله الخميني.[44]

أما في المنطقة الكردية، فقد تمكن الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني من التوحد في انتفاضتهم، وانضمت إليهم القوات الكردية التي كانت موالية لحكومة صدام التي كانت تسمى بالجحوش . وعلى الرغم من النجاحات الأولية، جلب قمع الحكومة للانتفاضة في المناطق الجنوبية الشيعية، والاستيلاء على كركوك، مخاوف من تكرار حملة الأنفال، مما أدى إلى نزوح جماعي للاجئين الأكراد، وانهيار خطوط المقاومة الكردية.[45]على عكس الجنوب، حظي الصراع في

41.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, pp. 141-142
42.Ibid, p. 148
43.المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق
44.Hala Fattah, Frank Caso, A Brief History of Iraq, New York, Checkmark Books, 2009, pp. 232, 239-240
45.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, p. 248

المنطقة الكردية بتغطية إعلامية، مما أدى إلى فرض اتفاق واشنطن[46] وإنشاء منطقة حظر جوي على الحكومة العراقية، وضمان استقلالية الأمر الواقع في المنطقة الكردية. ثم عاد الاقتتال بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى الظهور، مما أدى إلى فترة من النزاعات منخفضة الحدة في تسعينيات القرن الماضي.[47]

وقد تمكنت حكومة صدام خلال فترة التسعينيات، من تشديد سيطرتها على البلاد.وعلى الرغم من أنه تم إعطاء بعض الساسة الشيعة مناصب في الحكومة، إلا أن معظم تلك المناصب كانت رمزية وخالية من أي سلطة حقيقية. كما استمر بناء وممارسة السلطة على الشبكات والمحسوبية العشائرية التي تركزت معظمها بيد عائلة صدام حسين (المجيد)، لكنها تنقلت أيضا بانتظام بين القبائل المحلية التي جلَّها أغلبية سنية، لضمان عدم ظهور اي مقاومة. ونتيجة للحظر الاقتصادي، تجمع الأشياء الفاخرة والسلع الطبية على طول تلك الخطوط، وترك بقية السكان[48] ليعانوا من الحظر الاقتصادي المفروض على العراق.[49]

وقد أثارت إزاحة صدام حسين من السلطة في عام 2003 ردود فعل متباينة من قبل الجماعات والطوائف العراقية المختلفة. فقد دعم كثير من الشيعة والأكراد، وحتى بعض السنة، إزاحة صدام، لكن الانقسامات الطائفية التي تجذرت في أعقاب سنوات الحرب والدكتاتورية قد خلفت ريبة لدى جميع الأطراف بعضها بالبعض الآخر وكذلك التحالف الدولي.

لم يكن لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، منذ إنشائها، فهماً عميقاً للمجتمع العراقي، الذي تم تقسيمه أساسا إلى ثلاث جماعات متناحرة وتشكلت سياساته حول هذا التصور، بدلا من تخفيف الانقسامات العرقية والطائفية. وعلى الرغم من التوترات العرقية والطائفية التي شهدها تاريخ العراق، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بتشكيل مجلس الحكم العراقي، على تلك الخطوط العرقية والطائفية تحت إشراف بول بريمر ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث تم وضع أولوية هذه الهويات فوق الهوية الوطنية على المستوى المؤسساتي.[50]

وفيما شكل مفاجأة لسلطة الائتلاف المؤقتة، لم تنشط المقاومة البعثية في بداية الغزو، حتى في مدينة تكريت، مسقط رأس صدام. مع ذلك، كانت هناك توترات بين السكان العرب السنة

46.أقر الاتفاق أيضا تطلعات الأقليات الصغيرة مثل التركمان والآشوريين والأيزيديين والكلدان والعرب المسيحيين، وإعطاءهم المساواة مع الأكراد.

47.Ibid p. 248, 258

48.نظرا لاستقلاليتها، طورت المنطقة الكردية وسائلا أخرى لشراء أو تهريب البضائع، مما يجعلهم أكثر قدرة على مقاومة الحصار.

49.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, pp. 149-152

50.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, p. 164

بشأن ماذا سيعني النظام الجديد لهم، خاصة في ظل حلفاء الائتلاف الرئيسين من القوميين الأكراد في الشمال، والأحزاب التي يقودها رجال الدين الشيعة في الجنوب. وقد تحققت صحة هذا الرأي بعد عجز الائتلاف في استعادة النظام بعد سقوط نظام صدام حسين، مما أدى إلى عمليات نهب على نطاق واسع (بما في ذلك الأسلحة والمعدات العسكرية)، وبلغت ذروتها عندما بدأ بريمر سياسة اجتثاث البعث التي أنهت خدمات حوالي 300،000 من أفراد القوات المسلحة، وحوالي 30،000 موظف حكومي وإداري، مما خلق مزيداً من الاستياء.[51] وكانت المشادة العنيفة بين جنود أمريكيين ومتظاهرين في الفلوجة (التي كانت الأكثر تضرراً من جراء اجتثاث البعث) في نيسان 2004 هي العامل المحفز للتمرد السني الذي انتشر بسرعة عبر المدن السنية الأخرى.[52] كما شهد عام 2004 أيضاً ظهور حركة تمرد شيعي، لا سيما بين الجماعات المرتبطة برجل الدين مقتدى الصدر وأنصاره، وهم فقراء المناطق الحضرية، والذين تضرروا بشدة بسبب سياسات سلطة الائتلاف المؤقتة مثل خفض الدعم وتسريح العمال من المؤسسات الحكومية غير الكفوءة كجزء من خطط التحرر الاقتصادي للعراق.[53] ولم يبق بشكل عام سوى المنطقة الكردية خالية من التمرد خلال تلك الفترة.

في هذه البيئة القلقة قامت سلطة بريمر بتسليم الحكم للحكومة المؤقتة بيد القومي العلماني والبعثي السابق إياد علاوي في حزيران 2004، الذي قام أيضاً بنسخ التمثيل العرقي الطائفي بتعيين الشيخ السني من قبيلة شمر كرئيس للدولة ، في ظل وجود نائبين كردي وشيعي. وقد تولى علاوي جهود التصدي للعنف، وعكس بعض سياسات اجتثاث البعث وقام بتشجيع نمو المنظمات العسكرية وشبه العسكرية لمواجهة المتمردين. أما في النجف، فقد تمكن من التفاوض مع مسلحي التيار الصدري على انهاء القتال، ولم يكن هذا هو الحال في الفلوجة، لأن عمليات القصف العسكري أدت إلى نزوح واسع النطاق بين المدنيين ووفيات من دون انتصارات ملموسة ضد المتمردين. كما أن وجود القوات الكردية والشيعية هناك جعل السنة يشعرون أنهم يتعرضون للاضطهاد، وبلغ الأمر ذروته بانسحاب الحزب الإسلامي العراقي من حكومة علاوي ومقاطعة الانتخابات في كانون الثاني 2005.[54]

وعلى الرغم من مقاطعة غالبية السكان السنة، مضت انتخابات كانون الثاني 2005 قدما، وكان الفائزون هم الائتلاف العراقي الموحد المكون من الشيعة الإسلاميين في حزب الدعوة والمجلس الأعلى، يليه التحالف الوطني الكردستاني المكون من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ثم قائمة إياد علاوي وهي القائمة العراقية العلمانية، ولم يحصل السكان السنة على تمثيل

51.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 281-283
52.Hala Fattah, Frank Caso, A Brief History of Iraq, New York, Checkmark Books, 2009, pp. 255-256
53.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, p. 165
54.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 293-295

جيد تقريباً.وهكذا أصبح إبراهيم الجعفري من حزب الدعوة رئيساً للوزراء، مع نائب رئيس وزراء شيعي وسني واخر كردي وعدد من الوزراء من الشيعة والأكراد والسنة. وقد فضل هيكل السلطة الجديد الوزراء الشيعة والأكراد الذين سعوا إلى توحيد مواقفهم، والانخراط في أنماط المحسوبية نفسها التي كانت موجودة في عهد صدام مما ادى الى تقليص النفوذ للوزراء السنة وسياسييهم ، وهذا أدى إلى المزيد من الانشقاقات داخل المجتمع السني وازدياد العنف[55]. وقد تفاقم هذا في عملية صياغة الدستور الجديد الذي شدد على الطابع الاتحادي للعراق بالضد من رغبات السنة وبعض الإسلاميين الشيعة[56] والعلمانيين والقوميين.كان الدستور متعارضاً أيضاً مع الطبيعة الدينية والعرقية في العراق، وكان ينظر إليه من قبل كثيرين على أنه وثيقة غير مكتملة.[57] وقد سمحت الموافقة على الدستور بإجراء انتخابات عامة جديدة في كانون الأول في نهاية عام 2005، وشهد مشاركة الأحزاب السنية والتيار الصدري، لكن الانتصار كان للائتلاف العراقي الموحد، وأصبح نوري المالكي من حزب الدعوة رئيساً للوزراء، مع أن الحزب حصل على مقاعد أقل من السابق، واضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية، قيدت المالكي وجعلته يتنافس على النفوذ.[58]

ومع استمرار انعدام الأمن وانعدام الثقة المجتمعية بين الشيعة والسنة، تحول التمرد إلى اتجاه طائفي على نحو متزايد، وتمكنت الجماعات المتطرفة مثل القاعدة في العراق بزعامة أبو مصعب الزرقاوي الذي أعلن أن الشيعة ليسوا مسلمين،[59] وبدأت سلسلة من الهجمات ضد المواقع الشيعية والمدنيين، كان أبرزها تفجير مرقد الإماميين العسكريين في سامراء في شباط 2006.[60] وقد قامت بعض الفصائل المسلحة (غير المنضبطة) بشن هجمات على مواقع سنية ومدنيين سنة بالمقابل، مما أدى إلى فترة من الصراع الطائفي الشديد والتطهير الطائفي في أجزاء كثيرة من مناطق العراق، حصد أرواح ما لا يقل عن 3000 حالة قتل كل شهر في ذروة الصراع في أواخر عام 2006.[61] كما استمر نظام المحسوبية والقوات شبه العسكرية التي أنشأها علاوي، خلال فترة المالكي، وتورطت في عمليات القتل الطائفي، مما أدى إلى عدم وضوح في الخطوط الفاصلة بين المقاتلين المحليين وبين الذين يحصلون على الدعم الحكومي.[62]

وبدأ العنف بالانحسار بحلول منتصف عام 2008، بسبب عدد من العوامل منها اتخاذ المالكي

55.Ibid, pp. 297-298
56.Al-Da'wa and Sadrists were opposed to federalisation, SCIRI was in support of it
57.Ibid, pp. 300-301
58.Ibid, pp. 303
59. في كلام له يشير الزرقاوي : ان «المذهب الشيعي هو دين لا علاقة له بالإسلام...[أتباعه] كانوا،على مر التاريخ، شوكة في حلق أهل الإسلام، وخنجر في الخاصرة، يريد أن يدمر الهيكل، ويكون جسرا يمر من فوقه أعداء الإسلام».
60.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, pp. 170-172
61.Ibid, p. 171
62.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, p. 308

خطوات نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية أكثر شمولا، و«زيادة» القوات الأمريكية لتحسين الأمن في جميع أنحاء البلاد، وتخفيف سياسات اجتثاث البعث التي أعادت عدداً من ضباط الجيش إلى الخدمة وتشكيل (صحوة الأنبار) وانتفاضة العشائر السنية المناوئة لتنظيم القاعدة في العراق وتحولوا نحو إنهاء التمرد.[63]

أدى توقف العنف وتحسن الأوضاع الأمنية إلى فترة من الاستقرار والهدوء النسبي في جميع أنحاء العراق. وأشارت استطلاعات الرأي التي أجريت في تشرين الأول 2008 إلى أن الهوية العراقية لا تزال قوية نسبياً في جميع أنحاء البلاد، وأن الكتل العرقية والطائفية التي هيمنت على المشهد السياسي ترتخي بشكل تدريجي. وعلى الرغم من أن التوترات ظلت مرتفعة بين المجتمعات العرقية، وكذلك قضايا أخرى مثل الحكم الذاتي الكردي، فقد أظهرت الانتخابات البلدية لعام 2009 أن أنماط التصويت قد بدأت تتخلى تدريجيا عن الميول العرقية والطائفية والأيديولوجية. وفي ظل هذا المزاج من الاستقرار النسبي، بدأت الولايات المتحدة عملية الانسحاب التي تم الانتهاء منها في كانون الأول 2011.[64]

كانت العشائر التي شاركت في صحوة الانبار قد وعدت بمزيد من الاندماج في الحكومة والوظائف في بغداد لضمان الأمن المالي. غير أن الحكومة في بغداد لم تثق بالعشائر بسبب دورها خلال التمرد قبل الصحوة، وانهم لايزالون يحملون السلاح ولم يخضعوا لسيطرة بغداد. وتحت ضغط من الفصائل السياسية الأخرى ضد إعطاء العشائر قوة أكثر، قامت الحكومة السابقة بتقريب بعض الاطراف وإزاحة او القاء القبض على البعض الاخر من الذين كانوا شديدي الانتقاد لسياسات الحكومة السابقة ومنهم من تورط او اتهم في اعمال ارهابية، وشعرت بعض العشائر بأن الوعود التي قطعتها الحكومة السابقة لم تتحقق، وفُسرت هذه التصرفات بأنها عدائية ضد مكون بأكمله ومحاولة إزاحة الخصوم السياسيين.[65] ثم انتشرت خلال الأسابيع التالية، احتجاجات واسعة عمَّت المحافظات الشمالية والغربية بدءاً من الرمادي حيث كان يطلق على ذلك المكان اسم «ساحة العزة والكرامة». وقد بدأت الاحتجاجات سلمية بشكل عام، ونظمها على نحو متزايد الجماعات التي كانت لديها خلفيات متمردة أو من البعثيين الجدد، وأبرزها جيش رجال الطريقة النقشبندية[66]، والمجلس العسكري العام للثورة العراقية[67] وكانت شعاراتهم ذات موضوعات متعلقة بالهوية والسلطة السنية المدمجة مع رموز البعث القديمة. وقد تمكنت الحركة من تحقيق نجاح محدود بالإفراج عن 3000 سجين، وتخفيف عملية

63.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, p. 172
64.Ibid, pp. 173-175
65.Sinan Adnan & Aaron Reese, "Beyond the Islamic State: The Sunni Insurgency in Iraq", Institute for the Study of War, Report 24, (October 2014), p. 10

66.جيش رجال الطريقة النقشبندية.
67.المجلس العسكري العام للثورة العراقية.

اجتثاث البعث[68]، ولكن مطالب الحركة بإلغاء اجتثاث البعث بشكل عام، وإلغاء عقوبة الإعدام بتهمة الإرهاب، التي اعتبرت غير واقعية إذ بدأ الحضور في ساحات التظاهر بالاضمحلال.

على الرغم من التهديد القليل الذي مثلته هذه الاحتجاجات، سارعت الحكومة إلى التنديد بها، مما ادى الى الاختلاف في المواقف السياسية والدينية بشأن شرعية التظاهرات [69]. ثم ازدادت حدة الاحتجاجات عندما قُتِلَ احد الجنود من قبل مسلحين في مخيم للأحتجاج مرتبط بجيش رجال الطريقة النقشبندية في الحويجة، وهو الأمر الذي جعل الحكومة تصعد من إجراءاتها وترسل قوات حكومية بسرعة، مما أدى إلى نشوب اشتباكات ادت الى مقتل 20 متظاهراً، وإصابة عدد آخر بجراح. وهكذا نشطت حركة الاحتجاج وأصبحت منظمة أكثر من قبل. وعلى الرغم من أنه جرت بعض المفاوضات، وتم إحراز بعض التقدم، إلا أن جهود الحكومة لإغلاق مواقع الاحتجاجات، وأحيانا باستخدام العنف، أدى إلى تعبئة الفصائل المسلحة في جميع أنحاء البلاد. ثم أدى هجوم داعش، التي كانت تعرف سابقاً بالقاعدة في العراق وكانت تعمل من سوريا، على فرقة SWAT إلى زيادة حدة التوتر، ووسم المالكي المتظاهرين على أنهم مؤيدون لتنظيم القاعدة، وتم اعتقال عضو برلمان متعاطف مع الحركة، مثلما تم استخدام المزيد من القوة لإيقاف الاحتجاجات.[70] إدراكاً منه لتصاعد التوترات، وعد المالكي بانسحاب القوات المسلحة العراقية من الرمادي، لكن تنظيم داعش استغل الفراغ الأمني، واستولى على المدينة، وأعلن أنها جزء من الخلافة الإسلامية.[71]

وقد سارع كل من جيش رجال الطريقة النقشبندية والمجلس العسكري العام للثورة العراقية وتنظيمات صغيرة أخرى إلى الالتفاف حول نجاح تنظيم داعش، وغالباً ما صوروا أنفسهم كشركاء متساوين في «الثورة» التي كانت تجري، وانضم إليهم عدد من العشائر من محافظة الانبار،[72] ونجحوا في الهجوم عام 2014، والاستيلاء على مدينتي الفلوجة والموصل، واستغلال الانتفاضات المحلية ضد الوحدات العسكرية العراقية في هذه المناطق، وإقامة تفسير متشدد للشريعة الإسلامية فيها، وتنفيذ تكتيكات وحشية ضد أي جماعة لم تقبل بفكرهم. استهدف التنظيم في المقام الأول المسيحيين والشيعة والأيزيديين والأكراد.[73] وواصلت الجماعات المتمردة البعثية الجديدة الالتفاف حول تنظيم

68.في المقابل، يريد المالكي حظر حزب البعث كوسيلة لمواجهة الأنتقادات من الجماعات الشيعية على مثل هذا التنازل.

69.Kirk H. Sowell, "Maliki's Anbar Blunder", Foreign Policy Magazine, 15-January-2014, <http://foreignpolicy.com/2014/01/15/malikis-anbar-blunder/>, [Accessed, 24-November-2015]

70.Ibid

71.Sinan Adnan & Aaron Reese, "Beyond the Islamic State: The Sunni Insurgency in Iraq", Institute for the Study of War, Report 24, (October 2014), pp. 11-12

72."ISIL Wins Support from Iraq's Sunni Tribes", Al-Jazeera English, 4-June-2015 <http://www.aljazeera.com/news/2015/06/sunni-sheiks-pledge-allegiance-isil-iraq-anbar-150604074642668.html> , [Accessed, 24-November-2015]

73.Patrick Cockburn, The Rise of the Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution, London, Verso, 2015, pp. 28-29

داعش، في محاولة للتوفيق بين سياسات تنظيم داعش القمعية وأيديولوجيتهم القومية العربية أو القومية العراقية، أو ما يمكن أن نسميه ببساطة، نسختهم من الإسلام الأصولي.[74] ورغم أن عدداً من البعثيين مثل عزة الدوري، نائب الرئيس صدام حسين، أصبح يعرف من بين الشخصيات البارزة في تنظيم داعش، لكن تم استبعاد معظم البعثيين السابقين والجماعات المتمردة التي لم تكن ملتزمة بسياسات تنظيم داعش.[75]

وشهد أواخر العام 2014 وبداية العام 2015 عدداً من الهجمات التي شنها تنظيم داعش ضد الأكراد والشيعة. وأدت الأزمة إلى التعبئة الجماهيرية لوحدات الجيش الكردية والعراقية، وكذلك الحشد الشعبي والعشائر السنية التي لم تدعم تنظيم داعش. وعلى الرغم من أن الهجوم المضاد ضد التنظيم حقق عدداً من النجاحات، مثل الاستيلاء على حقول النفط بالقرب من مدينة بيجي، مسقط رأس صدام في مدينة تكريت، ومدينة سنجار (التي شهدت مجازر ضد الشعب الأيزيدي) مع استمرار معركة الرمادي فضلاً عن ذلك، فإن حقيقة الأعمال العدائية قد اندلعت[76] بين القوات الكردية والشيعية على الرغم من الأهداف المشتركة وتم الاتهام بالتمييز من قبل الأقلية التركمانية ضد المقاتلين الأكراد،[77] تبين أن هزيمة تنظيم داعش لن تضع حداً للتحديات العرقية والطائفية التي يواجهها العراق.

74.Sinan Adnan & Aaron Reese, “Beyond the Islamic State: The Sunni Insurgency in Iraq”, Institute for the Study of War, Report 24, (October 2014), pp. 15-24

75.Maggie Flick and Ahmed Rashid, “ISIS Rounds Up ex-Ba’athists to Eliminate Rivals”, al-Arabiya, 8-July-2014, <http://english.alarabiya.net/en/News/2014/07/08/Islamic-State-rounds-up-ex-Baathists-to-eliminate-potential-rivals-in-Iraq-s-Mosul.html>, [Accessed 24-November-2015]

76.“Clashes Between Iraqi Kurds and Shiite Fighters Kill Seven”, al-Arabiya, 13-November-2015, <http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/11/13/Clashes-between-Iraqi-Kurd-Shiite-fighters-kill-seven.html>, [Accessed 24-November-2015]

77.“Iraqi Turkmen: Kurdish Suppression Threatening City of Tuz Khormato”, Underpresented Nations and Peoples Organisation, 23-November-2015, <http://unpo.org/article/18738>, [Accessed 24-November-2015]

القضايا الراهنة، والتحديات

نتيجة لهذا التاريخ الطويل والمعقد من الأحداث بعد عام 2003 على وجه الخصوص، يعاني العراق العديد من القضايا، ويواجه العديد من التحديات التي تغذي بشكل مباشر أو غير مباشر الانقسامات العرقية والطائفية في البلاد. وسيكون هذا القسم مكرساً لدراسة التحديات التي تواجهها المجموعات الثلاثة في العراق، وهي الأكراد والعرب الشيعة والعرب السنة – فضلا عن التحديات التي تواجهها قطاعات واسعة من المجتمع العراقي وتسهم في التوترات العرقية والطائفية بين هذه الجماعات والأقليات الصغيرة في العراق.

القضايا التي تؤثر على المجتمع العراقي ككل:

تخلف الخدمات وتدهور البنية التحتية في جميع أنحاء البلاد: ادت محاولات حزب البعث لفرض سلطته الى تصاعد وتيرة القمع السياسي وتدنى مستوى المعيشة بشكل كبير وانعدام الرعاية الصحية وفرص العمل والتعليم، فضلاً عن النزاع الطويل خلال الحرب العراقية الايرانية التي كان لها تأثير كبير على واقع المجتمع العراقي ككل، اضافة الى الديون التي تراكمت نتيجة هبوط اسعار النفط في تلك الفترة مما ادى الى ركود الاقتصاد العراقي، ثم تفاقم الوضع خلال حرب الخليج عام 1991، وخلال شهر من قصف التحالف الدولي تم تدمير معظم البنية التحتية للعراق، وترك ما تبقى ليضمحل تدريجياً على مدى 13 عاماً من العقوبات الاقتصادية.[78]

وعلى الرغم من أن العقوبات لم تستهدف الغذاء أو الدواء بشكل مباشر، إلا أن القيود المفروضة على وسائل إنتاج الأدوية والأغذية أو المياه النقية أو توفير الكهرباء[79] التي يمكن أن تستخدم أيضاً لإنتاج الأسلحة فضلاً عن سياسات النظام ذات الطابع العسكري قد ساهمت ايضاً في تدهور البنية التحتية العراقية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات وفيات الرضع بشكل كبير، وانتشار الأمية، وهجرة العقول، وصعوبة الحصول على المياه النظيفة والكهرباء، وعودة الأمراض مثل الكوليرا والدفتيريا التي تم القضاء عليها قبل عقود[80،81] وساهم انهيار النظام بعد سقوط صدام في عام 2003 إلى عمليات نهب وتدمير للبنية التحتية والمرافق العامة، مما ترك العراق يواجه تحديات تنموية خطيرة.

78.Thabit Abdullah, A Short History of Iraq, London, Longman, 2011, p. 147

79.على سبيل المثال: الأسمدة والكلور والمواد الكيميائية المماثلة، كالمطاط والمعدات الصناعية وهلم جرا.

80.Ibid, pp. 149-150

81.Hala Fattah, Frank Caso, A Brief History of Iraq, New York, Checkmark Books, 2009, pp. 233-237

وعلى الرغم من مبلغ الـ 27 مليار دولار المتعهد به لإعادة الأعمار[82] وإزالة العقوبات التي أتاحت مبيعات النفط، إلا أن إعادة الأعمار كانت بطيئة[83].فعلى سبيل المثال، بحلول عام 2006، بقت مستويات توفر الشبكة الكهربائية والحصول على مياه الشرب في العراق كما كانت عليه ما قبل الحرب.[84] ساهمت عوامل الفساد والتخريب والتمرد وانعدام الأمن، وتقليل التحالف الدولي من صعوبة مشاكل البنية التحتية، في هذا الوضع المتردي.[85] كما كانت الجهود المبذولة لتحسين ظروف المعيشة بطيئة وغير منتظمة، بالتزامن مع عدم وجود تحسن في الوضع الأمني، وأدى الفقدان التدريجي للمهنيين العراقيين[86] إلى الأضرار باحتمالية إعادة الأعمار في المستقبل.[87] وبحلول العام 2015، لا تزال البنية التحتية مشكلة في العراق. كما أصبحت الفيضانات خلال فصل الشتاء، بسبب عدم كفاية أنابيب الصرف، ظاهرة سنوية في جميع أنحاء البلاد،[88] مثلما شهد صيف العام 2015 احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء المدن العراقية الكبرى على عدم تجهيز الكهرباء والمياه النظيفة.[89] وقد أعطى فشل الحكومة العراقية بتحسين الخدمات، فرصة إلى الجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية، وسيلة لجذب المؤيدين مع وعود بالأمن وتحسين مستوى الخدمات العامة.[90]

الفساد: يحل العراق اليوم في المرتبة 170 من بين 175 دولة في مؤشر مدركات الفساد، ويشير 56 % من السكان إلى أنهم دفعوا رشاوى في العام 2010 للحصول على الخدمات أو فرص العمل. كما يُنظر الى البرلمان والشرطة والأحزاب السياسية وموظفي الخدمة المدنية والقضاء على ان جميعها فاسدة جداً.[91] وتعود أصول هذه الظاهرة إلى نتائج نظام المحسوبية الذي اتبعه صدام للاحتفاظ بالسلطة، بالتزامن مع النقص خلال فترة التسعينيات بسبب العقوبات الاقتصادية التي عززت ثقافة المصلحة الذاتية التي شجعت بدورها هذه الممارسات الفاسدة. على الرغم من التعهد بإتباع سياسات الحكم

82. 22 مليار دولار من الولايات المتحدة وخمسة مليارات من المجموعة الدولية.

83.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 289

84.Lionel Beehner, “Iraq’s Faltering Infrastructure”, Council on Foreign Relations, 22-June-2006, <http://www.cfr.org/iraq/iraqs-faltering-infrastructure/p10971>, [Accessed 26-November-2015]

85.Ibid

86.على سبيل المثال: الأطباء، ومعلمي المدارس وأساتذة الجامعات والعلماء والإداريين وهلم جرا ...

87.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, p. 288

88.Wassim Bassem, “Corruption, ‘Ghost Contractors’ sink Baghdad After Rains”, Al-Monitor, 12-December-2014, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/12/iraq-rainfall-floods-infrastructure-corruption.html>, [26-November-2015]

89.Ibrahim Al-Marashi, “Endless Battle: Fighting Systemic Corruption in Iraq”, Al-Jazeera English, 11-August-2015, <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2015/08/endless-battle-fighting-systemic-corruption-iraq-150811084000991.html>, [26-November-2015]

90.Nour Malas, “Iraqi City Mosul Transformed A Year After Islamic State Capture”, The Wall Street Journal, 9-June-2015, <http://www.wsj.com/articles/iraqi-city-of-mosul-transformed-a-year-after-islamic-state-capture-1433888626>, [26-November-2015]

91.“Country Profile: Iraq”, Transparency International, <https://www.transparency.org/country/#IRQ_DataResearch> , [Accessed 26-November-2015]

الرشيد، إلا أن عدم ألفة التحالف مع النظام العراقي، وضعف التنفيذ المؤسساتي، وتدفق النفط وأموال المساعدات وتنامي السياسات الطائفية ساهم في تحفيز نظام المحاصصة السياسية وتفضيله على الكفاءة [92]. وعلى الرغم من أن هذه العملية قد بدأت في وقت مبكر في بداية عمل سلطة الائتلاف المؤقتة، لكنها تطورت بعد انتخاب اول حكومة شرعية بعد عام 2003.

شهدت هذه المرحلة ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية بدلاً عن الكفاءة وتم تعيين الكثير من الموظفين والمدراء بل وحتى الوزراء على اساس المحاصصة والاتفاقات السياسية مما ادى إلى انتشار نظام المحسوبية وشراء الولاءات[93]. كان للفساد المستشري واستمرار سياسة المحسوبية آثار واسعة النطاق على جهود إعادة الأعمار بعد الحرب في العراق ليس في مجال التنمية فحسب ولكن على الأمن أيضاً. وقد نتج عن تلك المحسوبية واسعة النطاق، صعود المسؤولين العسكريين عديمي الخبرة إلى مراكز القيادة، الذين استفادوا من عمليات الشراء الفاسدة لاستخدام التمويل المخصص للقوات والمعدات اللازمة لغاياتهم الخاصة من خلال شراء معدات دون المستوى المطلوب[94] وتضخم عدد الجنود العاملين، وكذلك بيع الأسلحة والمعدات في السوق السوداء، وهو ما ساهم في صعود نشاط تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المتمردة.[95] كانت السياسة هي الأخرى خاضعة للمحسوبية التي غالباً ما تكون طائفية بطبيعتها، إذ تم التعيين على أساس سياسي وتم استبعاد مبدأ الكفاءة، مما أدى إلى وجود مسؤولين حكوميين غير قادرين وغير راغبين في حل مشاكل التنمية المستوطنة التي يعاني منها العراق[96]. ويمكن الإشارة هنا إلى الوضع الأمني الذي تردى بسبب الفساد السياسي مع الاحتجاجات التي بدأت بعد استبعاد وزير المالية رافع العيساوي[97] في كانون الأول 2012، وكان ينظر إليها على أنها خطوة محسوبة تهدف إلى إزالة الخصوم السياسيين.[98] وقد أعطت الاحتجاجات اللاحقة وتدهور الموقف الأمني للجماعات المتمردة مثل تنظيم الدولة الإسلامية الفراغ الذي كانت تحتاج إليه لتثبيت وجودها في العراق. كما شجع الفساد المستشري والرشوة المتفشية التي أعاقت الكفاءة والعمل الجاد، على هجرة العقول، وهو ما من شأنه أن يعيق التنمية العراقية المقبلة. فضلاً عن ذلك، فإن فقدان التمويل للفساد في وقت كانت فيه الحكومة العراقية تعاني من نقص السيولة النقدية بسبب هبوط أسعار النفط قد حدَّ كثيراً من قدرة الحكومة على محاربة الجماعات

92.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 290-291
93.Ibid, pp. 297-298
94.Sajad Jiyad, "Iraq At the Crossroads", 9-February-2015, <https://sjiyad.wordpress.com/2015/02/09/iraq-at-the-crossroads>, [Accessed 30-November-2015]
95."Iraq: Overview of Corruption and Anti-Corruption", Anti-Corruption Resource Centre, No: 2015:3, 20-March-2015, pp. 4-5
96.Ibid, p. 4
97.لم يكن العيساوي سنيا فقط، بل كان من أهل الانبار، ويعمل على تحقيق المصالحة معها.
98.Sinan Adnan & Aaron Reese, "Beyond the Islamic State: The Sunni Insurgency in Iraq", Institute for the Study of War, Report 24, (October 2014), p. 10

المتمردة، وإعادة الأعمار في المناطق التي تعرضت للدمار بسبب القتال.[99] وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء العبادي قد تعهد بالحد من الفساد الذي أدى إلى احتجاجات واسعة النطاق خلال صيف العام 2015 ، بسبب تعطيل المرافق العامة، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة بشأن طبيعة الإصلاحات التي يقترحها.[100]

المخاوف المحيطة بالدستور: لقد أدى غزو التحالف في عام 2003 إلى إلغاء الدستور من جانب واحد الذي كان قائماً منذ السبعينيات. وقد تم تشكيل الدستور الجديد في بيئة سرية تحت إشراف بول بريمر من قبل فريق لم يكن لديه إلا القليل من الاطلاع على السياسة أو المجتمع العراقي ككل، ناهيك عن الخبرة الدستورية [101]. فضلًا عن ذلك، تم كتابة هذا الوثيقة المهمة واعتمادها في وقت قصير جداً، وتحت شرط سلطة الائتلاف التي أرادت الانتقال السريع إلى الديمقراطية لتبرير الانسحاب. وعلى الرغم من أن الدستور قد أقر ودخل حيز التنفيذ في أعقاب استفتاء في عام 2005، فإن التركيز على الفيدرالية وتصور أن الشيعة والأكراد كان لهم تأثير غير متناسب على صياغة الدستور (بما في ذلك اغتيال اثنين من الأعضاء السنة في مجلس صياغة الدستور) مع مزاعم بالتزوير ادى الى المقاطعة على نطاق واسع من قبل المناطق السنية والعلمانية في المجتمع العراقي.[102]

وبسبب الظروف التي كتب فيها الدستور، خرجت هذه الوثيقة كما يراها البعض محفوفة باللغة التي أكدت الانقسامات العرقية والطائفية بدلاً من «ربط المجتمعات المتنوعة فيما يشبه دولة موحدة»،[103] وتضمن عدداً من التناقضات والالتباسات التي من شأنها أن تؤثر على السياسة العراقية لسنوات قادمة، ويمكن تلخيص هذه القضايا على النحو التالي:

- ديباجة الدستور تحتوي التركيز على القيادة الدينية التي لا يمكن إدراجها في الدستور الفعلي، كما أنها تشير أيضاً إلى هويات طائفية بدلاً من خطوط هوية عراقية موحدة.
- التأكيد على أن الإسلام هو دين الدولة ومصدر التشريع، في حين أن هذا الأمر لا يعد مشكلة

99.Keith Johnson, “Iraq Wants to Fight the Islamic State. It has to Fight Falling Oil Prices First”, Foreign Policy Magazine, 29-January-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/01/29/iraq-wants-to-fight-the-islamic-state-it-has-to-fight-falling-oil-prices-first-abadi-isis/>, [Accessed 30-November-2015]

100.Loveday Morris and Mustafa Salim, “Iraqi Leader wins backing for reforms but walks a dangerous line”, The Washington Post, 11-August-2015, <https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/iraqi-leader-wins-backing-for-reforms-but-walks-a-dangerous-line/2015/08/11/609b384e-4038-11e5-b2c4-af4c6183b8b4_story.html>, [Accessed 30-November-2015]

101.Saad N. Jawad, “The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications”, LSE Middle East Centre Paper Series, No 1, November 2013, p. 11

102.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 300-301

103.Saad N. Jawad, “The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications”, LSE Middle East Centre Paper Series, No 1, November 2013, p. 5

في بلد غالبية سكانه من المسلمين، فإنه يحتمل أن يجعل الحقوق المنصوص عليها في المادتين 14 - 46 [104] بدون معنى كونها تتعارض مع ما مذكور.

- ذكر الدستور أنه في حالة وجود تناقض بين القوانين المركزية والمحلية، تسري القوانين المحلية، وهو ربما الدستور العصري الوحيد الذي يحتوي على مثل هذا التسلسل الهرمي. كما أن إدراج المادة 126 التي تمنع التعديلات الدستورية من دون موافقة الحكومات المحلية قد أبعد إمكانية إجراء أية تغييرات. وقد استغلت السلطات الكردية الميزة الخاصة لهذا الشرط، في سن العديد من القوانين التي تتناقض مع قوانين الحكومة المركزية، لا سيما في مجال استغلال الموارد التي كانت مصدراً مستمراً للتوتر مع الحكومة المركزية في بغداد [105]، في ما يتعلق بهذه المسألة، فإن الحق في استغلال الموارد الطبيعية والتمويل الذي تستلمه المحافظات من الحكومة المركزية مختلف وغير متناسق. فحكومة إقليم كردستان، على سبيل المثال، تحصل على 17 % من الميزانية الوطنية، في حين أن ذي قار، التي تسعى لإقامة إقليم آخر، قد حصلت على أقل من 1 %. هذا وقد تم رفض أي محاولات لإزالة الامتيازات الخاصة لحكومة إقليم كردستان.

- وجود أحكام متشابهة تجاه القوات المسلحة والسياسة الخارجية. في ما يخص القوات المسلحة، على الرغم من حظر الميليشيات وإنشاء جيش موحد، كان من المهم تحقيق الوحدة الوطنية، وترك ضعف الحكومة المركزية البيشمركة كقوة مقاتلة مستقلة في الممارسة ، وتدفع رواتبها من قبل الحكومة المركزية. أما فيما يخص السياسة الخارجية، فإن المادة 121 سمحت أن يكون للمحافظات سفارات وبعثات دبلوماسية، إذ أصبحت بعض من هذه المكاتب أكثر تأثيراً من جهاز وزارة الخارجية في الحكومة المركزية، مما ادى إلى خلق خلافات في السياسات وتوترات بين الطرفين.

- الفقرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب (المادة 7) وجد البعض أنها كانت غير محددة، ويمكن استخدامها لإدانة أي شخص معارض للعملية السياسية. واشتكى البعض انها موجهة ضد الطائفة السنية، التي تأثرت بشكل غير متناسب من سياسات اجتثاث البعث، أن تلك الفقرات تمنع المناقشات السياسية المشروعة، واعترضت على الأمر خلال فترة صياغة الدستور.[106]

وفي نهاية المطاف، حظي الدستور بالشرعية من لدن قطاعات واسعة من المجتمع العراقي، وساهمت لغته الغامضة والمتناقضة والعرقية والطائفية بجزء من الصراع السياسي في البلاد.

104. تشمل الحقوق التحرر من التمييز وحرية الدين والمعتقد.

105.Keith Johnson, “Pushed By ISIS, Iraq and Kurds Come Closer to a Deal”, Foreign Policy Magazine, 20-November-2014, <http://foreignpolicy.com/2014/11/20/pushed-by-isis-iraq-and-kurds-come-closer-to-a-deal/>, [Accessed 30-November-2015]

106.Saad N. Jawad, “The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications”, LSE Middle East Centre Paper Series, No 1, November 2013, pp. 14-18

الشك وعدم الثقة عبر المجتمعات العرقية والدينية في العراق: في نهاية المطاف، انتقلت التكتيكات العرقية والطائفية التي استخدمت أثناء حكم صدام حسين، وضعف هياكل الدولة العراقية بعد عام 1990، إلى عراق ما بعد العام 2003 (التي دفعت بالكثير من الناس إلى الارتداد إلى الجماعات الاثنية أو الجماعات الدينية للحصول على الدعم)، كما كان لاستمرار العنف وانعدام الأمن في البلاد تأثير سلبي على جميع الطوائف العراقية، وفي كثير من الأحيان تعميق الخلافات بينها. وشهدت المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية بعض الاعمال غير المنضبطة[107] ولاقت انتقادات واتهامات بالاعمال الانتقامية من قبل المنظمات الدولية [108] ويهدف تنظيم الدولة الاسلامية بإثارة الهجمات الانتقامية، الى زرع الفتنة وشق النسيج الاجتماعي بين مكونات الشعب العراقي[109]. في خضم هذه الصراعات، عانت الأقليات المسيحية والأيزيدية والتركمانية بشكل أكبر. على هذا النحو، فإن أي محاولات للمصالحة تهدف إلى خلق مجتمع عراقي موحد، يجب أن تتغلب على الخلافات التي قد تحدث في المجتمعات المتنوعة.

قضايا تؤثر على السكان العرب السنة

يرى البعض أن السكان السنة في العراق هم الخاسر الأكبر من غزو قوات التحالف في عام 2003، بعد أن كانوا يتقلدون المناصب الإدارية المرموقة، وكانت مناطقهم أكبر قاعدة دعم لصدام حسين (عشائر تكريت والرمادي على وجه الخصوص)، وقد أدى السخط القائم وتفاقمه في فترة ما بعد الغزو الذي فشل في معالجة المظالم السنية، أو تحفيزهم للمشاركة في الحكومة، إلى تمرد كبير يهدد الآفاق المستقبلية للمصالحة.

غزو عام 2003 واجتثاث البعث: في أعقاب الغزو الأمريكي في احتلال العراق في عام 2003، تم تكليف سلطة الائتلاف المؤقتة بإقامة نظام ديمقراطي، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أنه سيتم استبعاد الأعضاء رفيعي المستوى في حزب البعث من الحكومة، وحتى محاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها في عهد نظام صدام حسين، إلا أن المدى الكامل لعملية اجتثاث البعث التي نفذها بول بريمر كانت وراء هذا التوقع. اعتقد بريمر ان كل تأثيرات حزب البعث بحاجة إلى تطهير، مما أدى إلى إقالة حوالي 300،000 الف من أفراد القوات المسلحة العراقية، وحوالي 30،000 الف موظف حكومي

107.Sara Elizabeth Williams, "Destroying Homes For Kurdistan", Foreign Policy Magazine, 23-July-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/07/23/peshmerga-war-crimes-ethnic-cleansing-islamic-state-iraq/>, [Accessed 1-December-2015]

108.Tirana Hassan, "The Thirst For Revenge Threatens to Destroy Iraq", Foreign Policy Magazine, 1-April-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/04/01/the-thirst-for-revenge-threatens-to-destroy-iraq-shiite-militias-tikrit/>, [Accessed 1-December-2015]

109.Jane Arraf, "Anbar Awakens With a New Bedfellow", Foreign Policy Magazine, 7-May-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/05/07/anbar-awakens-with-a-new-bedfellow/>, [Accessed 1-December-2015]

وإداري. وبسبب نظام المحسوبية الذي كان سارياً في عهد صدام حسين، كان الانتماء لحزب البعث هو الخيار الأنجع لتحقيق الازدهار لجزء كبير من السكان، وضربت تلك السياسة بأطنابها في المدن ذات الأغلبية السنية في تكريت والرمادي والفلوجة، لتصبح واحدة من الدوافع المحركة وراء التمرد السني الذي ظهر بعد فترة وجيزة [110]. وعلى الرغم من أن سياسة اجتثاث البعث ألغيت رسمياً في عام 2004، إلا أن عناصراً كثيرة من تلك السياسة بقيت في الحكومات العراقية المتعاقبة، وبقيت الدعوات لتخفيف سياسات اجتثاث البعث عنصراً واضحاً لحركات الاحتجاج السنية، التي غالباً ما اعترض عليها السياسيون الشيعة والأكراد.[111] كان عنوان الفشل لهذه المظالم، إلى جانب النقص في التمثيل السياسي، هو ما أشعر جزء من الطائفة السنية في ظل حكومة المالكي بالظلم، وجعل التنظيمات البعثية الجديدة مثل جيش رجال الطريقة النقشبندية وتنظيم الدولة الإسلامية تحشد للحركة الاحتجاجية السنية من عام 2013 إلى التمرد الذي استمر وتمدد إلى الموصل والرمادي وتكريت والفلوجة في عام 2014.[112]

النقص في التمثيل السياسي والسياسة الطائفية: كان السخط الذي عاشه العراقيون السنة بشأن سياسات اجتثاث البعث وفقدان السلطة التي كانت لهم قبل العام 2003، قد تضاعف بسبب نظام سياسي ينظر إليه كثير من السنة على أنه معادٍ لهم . كما أن تمرير الدستور في عام 2005 على الرغم من الاحتجاجات والمقاطعة السنية، وتركيزه على الفيدرالية (لأن الكتلة السياسية السنية كانت في الغالب تدعم حكومة مركزية)، واستخدام سياسة المحسوبية مع وجود عدد قليل من السياسيين السنة في الحكومة كجزء من نظام المحاصصة، وعدم وجود قاعدة دعم حقيقية فعالة، كلها أدت إلى الشعور السائد بين السكان السنة أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة في بغداد، وتواصل تأجيج التمرد السني.[113] وبعد أن وصل التمرد إلى ذروته في عام 2006، كانت هناك زيادة في الجهود المبذولة من قبل الحكومة للحد من دور الطائفية في الحياة السياسية. مع ذلك، أدت الصراعات السياسية بعد عام 2011 (ومنها الاعتقالات التي فسرت على انها لاغراض سياسية) إلى تصاعد الاستياء بسرعة في بعض المناطق، مما أدى إلى سلسلة من الاحتجاجات والانهيارات الأمنية التي استغلتها الجماعات الطائفية مثل تنظيم الدولة الإسلامية.[114]

110.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp. 281-283
111.Kirk H. Sowell, "Maliki's Anbar Blunder", Foreign Policy Magazine, 15-January-2014,
112.Alessandro Bruno, "The Ba'Athist Roots of the Islamic State", Geopolitical Monitor, 31-August-2015, <http://www.geopoliticalmonitor.com/the-baathist-roots-of-islamic-state/>, [Accessed 1-December-2015]
113.Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge, Cambridge Press, 2007, pp . 297-298
114.Sinan Adnan & Aaron Reese, "Beyond the Islamic State: The Sunni Insurgency in Iraq", Institute for the Study of War, Report 24, (October 2014), pp. 10-13

الفشل في الوفاء بالوعود التي وعدت بها صحوة الانبار: احد عناصر السخط بين السكان السنة كان نابعاً من عشائر الانبار الذين شاركوا بمحاربة تنظيم القاعدة في 2007 – 2008. حيث وعدت هذه القبائل أن مقاتليهم سيتم دمجهم في الجيش الوطني، أو يتم إعطاءهم وظائف حكومية، غير أن ذلك لم يتحقق بشكل واسع.[115] تلقت حركة الاحتجاج التي بدأت في مدينة الرمادي في عام 2013 دعماً من العشائر المحلية بسبب المظالم الموجودة، وبدا أن بعض العشائر ستقوم بالانضمام إلى المسلحين البعثيين وتنظيم الدولة الإسلامية خلال هجومها في عام 2014.[116]

عدم وجود دعم حكومي للعشائر السنية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية: على الرغم من أن بعض العشائر السنية والجماعات المسلحة قد دعمت تنظيم الدولة الإسلامية أثناء الهجوم عام 2014 وقتالهم لاحقاً ضد الحكومة العراقية، إلا أن هذا لا يشمل كل القبائل والجماعات.في الواقع، لقد صمد عدد من العشائر ضد تنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من أنها كانت تعاني من نقص مزمن في الأسلحة والمعدات والدعم اللوجستي من قبل الحكومة المركزية في بغداد.وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء حيدر العبادي تعهد علناً بدعم العشائر السنية التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن مسؤولين في الحكومة العراقية، لا يزالون غير واثقين بالعشائر بسبب حالات سابقة قامت خلالها العشائر بتسليم أو بيع الأسلحة والمعدات بدلاً من استخدامها للأمن.[117] وتفضل الحكومة العراقية، في الوقت الحاضر، الاستعانة بالحشد الشعبي لتحرير الأراضي العراقية من تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن يشعر البعض أن وجود قوة شيعية مقاتلة على الاراضي ذات الغالبية العربية السنية، والتقارير عن هجمات انتقامية ارتكبها هؤلاء المقاتلون تزيد من مخاطر تدهور الوضع الطائفي في العراق واستعداء العشائر السنية التي بقيت إلى جانب الحكومة.[118]

قضايا تؤثر على العرب الشيعة

بعد غزو التحالف في عام 2003 وإقامة نظام ديمقراطي، برزت الكتلة الانتخابية الشيعية كواحدة من المجموعات الأكثر نفوذاً في البلاد، وعلى الرغم من أنه كان ينظر إليها عادة بوصفها كياناً متجانساً، إلا أن السياسة الشيعية في العراق تتكون من العديد من الجماعات والأحزاب

115.Jane Arraf, "Anbar Awakens With a New Bedfellow", Foreign Policy Magazine, 7-May-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/05/07/anbar-awakens-with-a-new-bedfellow/>, [Accessed 1-December-2015]
116."ISIL Wins Support from Iraq's Sunni Tribes", Al-Jazeera English, 4-June-2015, <http://www.aljazeera.com/news/2015/06/sunni-sheiks-pledge-allegiance-isil-iraq-anbar-150604074642668.html>, [Accessed 1-December-2015]
117.Jane Arraf, "Anbar Awakens With a New Bedfellow", Foreign Policy Magazine, 7-May-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/05/07/anbar-awakens-with-a-new-bedfellow/>, [Accessed 1-December-2015]
118.Tirana Hassan, "The Thirst For Revenge Threatens to Destroy Iraq", Foreign Policy Magazine, 1-April-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/04/01/the-thirst-for-revenge-threatens-to-destroy-iraq-shiite-militias-tikrit/>, [Accessed 1-December-2015]

المختلفة التي تعاونت أو تنافست مع بعضها البعض في نقاط مختلفة من تاريخ العراق الحديث.

السياسة الشيعية والحزبية: جاء صعود نوري المالكي رئيساً للوزراء اعتباراً من كونه مرشحاً مقبولا أبدى الاستعداد لرأب الخلافات الأيديولوجية والسياسية لمختلف الأحزاب السياسية والفصائل معاً في حكومة واحدة، وكانت خسارته لذلك الدعم من قبل هذه الفصائل، هي ما أنهى طموحاته السياسية في عام 2014، على الرغم من مؤشرات سابقة انه سيستمر في السلطة.[119]

تواجه رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي تحديات مماثلة تفاقمت بسبب سياسات الحكومات السابقة التي تسببت في تكريس نظام المحاصصة في الدولة. جاء العبادي إلى السلطة من على منبر الحد من الفساد والطائفية التي سادت في السنوات السابقة، وينظر إليها على أنها هي السبب في سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من العراق. حصل العبادي على دعم واسع من آية الله علي السيستاني وقطاع عريض من الناخبين الشيعة، كما قوبل إعلانه اتخاذ تدابير للحد من الفساد، وخاصة في أعقاب الاحتجاجات في عام 2015، بدعم واسع النطاق في الشوارع. مع ذلك، كان لاستمرار وجود الموالين للأحزاب والكتل المختلفة، دور كبير في تباطؤ الإصلاحات، بل وحتى عكسها، من خلال الإشارة إلى عدم دستورية تلك التدابير.[120] وأدى التأخير في تنفيذ سياسة مكافحة الفساد، وتطبيق تدابير التقشف لخفض العجز في الموازنة (مثل تخفيض الرواتب) الى فقدانه لدعم الحركة الاحتجاجية وتعرضهِ للانتقاد من رجال الدين الذين دعموه للوصول إلى السلطة.[121] كما أن نيته في إعادة بناء الجيش العراقي، قد زادت من التوترات، وأثارت ضده عدداً من الفصائل المقاتلة من الذين أثبتوا فعالية كبيرة في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ويسعون إلى مكانة أكبر في الحياة السياسية في المستقبل.[122] وتزيد بيئة استمرار الفساد والصراع داخل الأحزاب من المخاطر على حسم تحديات المصالحة والأمن التنموي العراقي، وتوفر مادة دعائية دسمة للجماعات المتطرفة التي تسعى إلى حشد الجماهير من حولها.

الجمود السياسي حيال التسوية: على الرغم من وجود مجموعة متنوعة من الفئات التي تساهم في العملية السياسية، فقد نتج عن الطبيعة الحزبية عدم المرونة تجاه تنفيذ السياسات التي تحتاج إلى حلول

119.Yochi Draezen, "Maliki Used to Have the Support of Both Iran and the US. Now He's Lost Them Both", Foreign Policy Magazine, 13-August-2014, <http://foreignpolicy.com/2014/08/13/maliki-used-to-have-the-support-of-both-iran-and-the-u-s-now-hes-lost-them-both/>, [Accessed 2-December-2015]
120.Jane Arraf, "Haider al-Abadi's Authority Tested by reaction to Iraq Reforms", The Financial Times, 23-November-2015, <http://www.ft.com/cms/s/0/ef97dd52-89f5-11e5-90de-f44762bf9896.html#axzz3tFqI1Mhv>, [Accessed 3-December-2015]
121.Ibid.
122.Kirk H. Sowell, "Abadi's Failed Reforms", Carnegie Endowment for International Peace, 17-November-2015, <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=62004&mkt_tok=3RkMMJWWfF9wsRouu6vPZKXonjHpfsX57uslXaazlMI%2F0ER3fOvrPUfGjI4GRMFkI%2BSLDwEYGJlv6SgFSrnAMbBwzLgFWhI%3D>, [Accessed 3-December-2015]

توفيقية غير مستساغة لشريحة واسعة من الجمهور خوفاً من فقدان السلطة.أكثر هذه المسائل وضوحاً هي مسألة اجتثاث البعث، وكذلك في أعقاب صحوة الانبار كان موضوع اجتثاث البعث لاعباً أساسياً في الحركة الاحتجاجية السنية. ومع ذلك، فإن الاحزاب السنية اتهمت بأجندة بعثية في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2010 [123]. على هذا النحو، وفي الوقت الذي بدأت الاحتجاجات في عام 2013، كان المالكي يتم مهاجمته عند محاولة القيام بأي حل وسط بشأن اجتثاث البعث من قبل خصومه السياسيين لأسباب مشابهة. كما حدثت مشكلة مشابهة مع الوعود التي قطعت لعشائر الانبار بعد أن حاربوا ضد تنظيم القاعدة في عام 2007 وقد وعدوا حينها بدمجهم في الجيش أو في الوظائف الحكومية. مع ذلك، لم يكن البعض مستريحاً لرؤية العشائر السنية المسلحة تعمل بشكل مستقل من الناحية الفنية، ومارسوا ضغوطاً على المالكي للحيلولة دون اتخاذ هذه الخطوة، ولم تتحقق الوعود، وتم تحفيز التمرد لدى بعض هذه العشائر بعد احتجاجات عام 2013 [124]. تظهر كل من هاتين الحالتين كيف أن عدم المرونة وسياسة القوة قد سممت النقاشات بشأن السياسات التي يمكن أن تفتح الطريق نحو المصالحة. إن حقيقة بعض الفصائل الشيعية المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي، تضم الآن عشائر سنية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية،[125] وحقيقة أن الحشد الشعبي مكون من مزيج متعدد الطوائف، وساهم في مساعدة النازحين السنة على الرغم من تركيبته الشيعية،[126] وهذه علامة واعدة للمستقبل. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذه المواقف لم تترسخ في جميع القطاعات السياسية حتى الآن.

قضايا تؤثر على السكان الأكراد

عانى أكراد العراق من صراعات متكررة مع الحكومة في بغداد خلال التاريخ الحديث للبلاد، وبرزوا كأحد أهم المستفيدين من غزو التحالف عام 2003 ، كما أن الحكم الذاتي الذي منح لهم قبل عام 2003، قد أعطى لهم خبرة في الحكم الذاتي والاستقرار النسبي في المنطقة الكردية سمح بتطوير أفضل بكثير من بقية المحافظات بعد عام 2003. أما المسائل المتعلقة بالسكان الأكراد فهي في المقام الأول متعلقة بوضعهم المستقل.

مدى الاستقلال عن بغداد: قاتلت الفصائل الكردية من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي، منذ تأسيس العراق، وكان تحقيق الحكم الذاتي الأمر الواقع في عام 1991 بعد أن تم فرض منطقة حظر

123.Stephen Wicken, "Iraq's Sunni in Crisis", Institute for the Study of War, May 2013, No: 2
124.Sinan Adnan & Aaron Reese, "Beyond the Islamic State: The Sunni Insurgency in Iraq", Institute for the Study of War, Report 24, (October 2014), p. 10
125.Jane Arraf, "Anbar Awakens With a New Bedfellow", Foreign Policy Magazine, 7-May-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/05/07/anbar-awakens-with-a-new-bedfellow/>, [Accessed 1-December-2015]
126.Integrity UK, "Heroes from HashdAlShaabi aiding Sunni families that have fled from Daesh Terror", 1-December-2015. Online Video Clip. YouTube. Accessed 11-December-2015, <https://www.youtube.com/watch?v=lEefIQ4Zagk>

جوي فوق إقليم كردستان. كما أن دستور عام 2005 عزز من استقلالية الإقليم من الناحية القانونية، من خلال شروط تحد من صلاحيات الحكومة المركزية لحساب المحافظات، والسماح لها بالانخراط في السياسة الخارجية وتقرير المصير، وتحديد حقوقها في استغلال مواردها الخاصة. سمحت هذه المواد لحكومة إقليم كردستان بالمشاركة في البعثات الدبلوماسية وبيع الموارد الطبيعية، وهو مصدر متنامٍ للسخط على مدى السنوات الماضية، خصوصاً ان المحافظات الأخرى في العراق ليس لديهم نفس الحريات مثل التي لحكومة إقليم كردستان، وأدت محاولات تعديل الدستور إلى تهديد السياسيين الأكراد بالانفصال الكامل.[127]وعلى الرغم من أن الوضع الأمني الناجم عن تنظيم الدولة الإسلامية قد دفع بغداد وحكومة إقليم كردستان للتفاوض على اتفاق في نهاية عام 2014،[128] لكنه في وقت لاحق اتهم كلا الجانبين بعضهما البعض بالفشل في الالتزام بشروط المفاوضات.[129]وعلى الرغم من أن هذه القضايا هي ذات طابع سياسي، إلا أن الديناميات الكردية العربية للوضع تهدد بالتصعيد على المستوى العرقي، ومن أمثلتها ما حصل خلال الاشتباكات المسلحة التي قامت بها الفصائل الكردية والشيعية.[130]

حالة الأراضي المختلطة واتهامات «التكريد»: لقد كان دور الحكم الكردي في المناطق السكانية المختلطة أيضاً مصدراً لتلك القضايا. وقد اظهر هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 أن البيشمركة الكردية واحدة من القوات المقاتلة الأكثر تأهيلاً في شمال العراق، وبلغت ذروة ذلك في الاستيلاء على كركوك التي تضم خليطاً من السكان التركمان والأكراد والعرب والآشوريين. وقد تم الاستيلاء على الأراضي التي لم تكن جزءاً من كردستان العراق الأصلية من قبل القوات الكردية، وهو ما يمثل مصدراً للخلاف. فضلاً عن ذلك، هناك اتهامات بالتطهير العرقي ارتكبها الجنود الأكراد من خلال تدمير القرى العربية، ومنع اللاجئين العرب من العودة إلى ديارهم،[131] أو منع العرب من شراء

127.Saad N. Jawad, "The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications", LSE Middle East Centre Paper Series, No 1, November 2013, pp. 14-16

128.Keith Johnson, "Pushed By ISIS, Iraq and Kurds Come Closer to a Deal", Foreign Policy Magazine, 20-November-2014, <http://foreignpolicy.com/2014/11/20/pushed-by-isis-iraq-and-kurds-come-closer-to-a-deal/>, [Accessed 30-November-2015]

129."KRG Seeks Better Relations With Baghdad to Settle Outstanding Issues", NRT, 1-December-2015, <http://www.nrttv.com/EN/Details.aspx?Jimare=4261>, [Accessed 3-December-2015]

130."Clashes Between Iraqi Kurds and Shiite Fighters Kill Seven", al-Arabiya, 13-November-2015, <http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/11/13/Clashes-between-Iraqi-Kurd-Shiite-fighters-kill-seven.html>, [Accessed 24-November-2015]

131.Sara Elizabeth Williams, "Destroying Homes For Kurdistan", Foreign Policy Magazine, 23-July-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/07/23/peshmerga-war-crimes-ethnic-cleansing-islamic-state-iraq/>, [Accessed 1-December-2015]

العقارات في المناطق الكردية،[132] وهو ما لا يزال يشكل مصدراً للتوتر الذي يهدد بمزيد من الصراع ويضع العصي في دواليب المصالحة.

الحزبية السياسية: كباقي الكتل السياسية الاخرى، تتكون الكتلة السياسية الكردية من عدد من الأحزاب والفصائل المختلفة، والمشاركون الأساسيون فيها هما حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني (اللذين كان لديهما في الماضي تنافس كبير) وأحزاب المعارضة، مثل حركة كوران. وبسبب الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية، وهبوط أسعار النفط والفساد، ازدادت شحة الأموال لدى حكومة إقليم كردستان وتدهورت عدد من الخدمات، وكذلك رواتب موظفي الحكومة. وقد تبادل حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الاتهامات بسبب الصعوبات الحالية.[133] في الوقت نفسه، أثارت اتهامات هيومن رايتس ووتش إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بشأن الحملة العنيفة على المتظاهرين السلميين[134] المخاوف من الاستبداد.[135]مثلما العملية السياسية في بغداد، فإن انتشار انعدام الأمن وسياسة القوة من المرجح أن تجعل أي طرف غير راغب في انتهاج سياسات قد تعد «حلاً وسطاً».

نماذج مقارنة للمصالحة في العراق

الأساس النظري

كما اتضح مسبقاً، فقد تأثر كل مستوى من مستويات المجتمع العراقي بالأحداث التي أعقبت احتلال قوات التحالف في عام 2003، فضلاً عن نظام صدام الذي سبقها، وهذا ما خلف وراءه جواً من عدم الثقة وانعدام الأمن. ونظراً للطبيعة الطويلة والعنيفة للصراعات في جميع أنحاء العراق، فإن الإنهاء الرسمي للأعمال العدائية، ووضع حد للعنف المسلح لن يكون كافياً للتغلب على المرارة والمظالم الملازمة لمثل هذه الصراعات، ولن يؤدي إلى الحد من المخاوف المتبادلة عبر المجتمعات المختلفة. إن تحقيق هدف السلام المستدام والمصالحة يتطلب مجموعة شاملة من السياسات التي

132.Zhyar Mohammed, "No Houses For the Arabs: Iraqi Kurdish Council's Racist Ruling About Who Can or Can't Buy Property", Niqash, 29-October-2015, http://www.niqash.org/en/articles/economy/5147/Iraqi-Kurdish-Council's-Racist-Ruling-About-Who-Can-and-Cannot-Buy-Property.htm, [Accessed 3-December-2015]

133.Zhyar Mohammed, "Desperately Seekingan Opposition: Strained Relations Inside Iraqi-Kurdistan's Power-Sharing Deal", Niqash, 8-October-2015, <http://www.niqash.org/en/articles/politics/5122/Strained-Relations-Inside-Iraqi-Kurdistan's-Power-Sharing-Govt.htm>, [Accessed 3-December-2015]

134."Iraq: Widening Crackdown on Protests", The Human Rights Watch, 21-April-2011, <https://www.hrw.org/news/2011/04/21/iraq-widening-crackdown-protests>, [Accessed 3-December-2015]

135."Kurdistan Parliament Speaker Says Officials Will Prevent a Dictatorship", NRT, 1-December-2015, <http://www.nrttv.com/EN/Details.aspx?Jimare=4267>, [Accessed 3-December-2015]

تتغلغل عميقاً في النسيج المجتمعي وتشمل الجميع أو معظم قطاعات المجتمع. يتبين من خلال هذه الدراسة أن مثل هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال المؤسسات والنخب وصانعي السياسات (من الأعلى إلى الأسفل)، أو من خلال المجتمعات وقادة المجتمع المحلي (من الأسفل إلى الأعلى)، ولكنها تحتاج إلى جهد منسق من كلا طرفي المجتمع (المقاربة المختلطة). وسيتم تعريف أهداف المصالحة في هذا السياق على النحو التالي:

1. التعلم الاجتماعي الذي يطور الثقة المتبادلة بين العدوين السابقين، الذي يستبدل التهديد والخوف والشك أو التصورات العدائية.
2. التأسيس للهوية المشتركة لأفراد جميع المجتمعات المختلفة. وهذا لا يعني أن يتم تجاهل الهويات الموجودة أو القضاء عليها، ولكن خلق هوية جماعية وشعور بالاهتمام المشترك الذي يجسر بين الهويات الطائفية.
3. تغيير المعتقدات المجتمعية العدائية التي يمكن أن تعزز الشعور العدائي. إن ترك مثل هذه المعتقدات بدون معالجة يهدد عملية المصالحة ويمنح الشرعية لها ويديم مبررات العنف.
4. التعلم الاجتماعي الذي يعتبر العنف وأعمال العنف غير شرعية. إن خلق بيئة آمنة وكذلك الوسائل المشروعة لتسوية النزاعات سلمياً هو أمر حيوي لتحقيق هذا الهدف.
5. معالجة الأسباب الهيكلية والمادية لعدم المساواة والحرمان في ما يخص الحقوق والثروات، وخلق شعور من المساواة.[136]

من أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن هذه الدراسة تلقي نظرة على سياسات المصالحة لتجارب بعض الدول في العالم، وتحدد ما يمكن أن نتعلمه منها في ما يخص تحقيق المصالحة في العراق، ومعالجة عدد من القضايا المذكورة آنفاً، التي تعد مستوطنة في العراق.

الشك وعدم الثقة المتوطنة في المجتمعات العرقية والدينية في العراق

حتى الآن، يبدو أن المشكلة الأكبر والأهم في العراق هو أن مجتمعه تعرض لصدمة لأكثر من عشر سنوات منذ بداية الصراع في عام 2003، وعهد صدام الذي سبقه. وساهم التوتر في زرع عدم الثقة بين الطوائف العراقية العديدة في تاريخ النزاع الطويل، ويجب مواجهة هذا التاريخ من قِبل

136.Nevin T. Aiken, Identity, Reconciliation and Transitional Justice: Overcoming Intractability in Divided Societies, New York, Routledge, pp. 19-23

المجتمع حتى يمكن التقدم إلى الأمام. وعلى الرغم من أن مواجهة التاريخ غالباً ما تكون موضوعاً مثيراً للجدل (لأنها تنطوي على التعامل مع القضايا الحساسة اجتماعياً والمثيرة للانقسام)، فإن ترك قصص أولئك الذين عانوا يمكن أن يتسبب في بقاء مشاعر الاستياء الطائفي، مما يعرض إمكانية استمرار السلام على المدى البعيد. فضلاً عن ذلك، فإن فرصة تسجيل ومواجهة التاريخ تعطي ضحايا العنف فرصة لإزالة وصمة العار من الضحية ، ويساهم في إنهاء هذه المحنة. [137]

توصي هذه الدراسة ببرنامج المصالحة في جنوب أفريقيا نموذجاً ممكناً، بما أن سياساته قد استخدمت كمبدأ توجيهي لبعض السياسات في العراق بعد عام 2003. في جنوب أفريقيا، لم تكن لجنة الحقيقة والمصالحة تهدف في المقام الأول إلى "اصدار العقوبات وانما تصحيح الاختلالات وإعادة العلاقات المقطوعة، والوئام، والمصالحة".[138] تم على المستوى الحكومي، منح اللجنة صلاحيات وموارد كبيرة لقبول وتحقيق وتقييم ما ذكره الضحايا بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الطبقة أو الدين أو الجهة. كما حفزت اللجنة أيضاً مرتكبي الجرائم على المضي قدماً على الشهادة من خلال تقديم عفو محدود ونسبي.[139] فضلًا عن ذلك، أُجريت جلسات استماع مؤسساتية عامة مع التركيز على القطاعات الرئيسة مثل القانون، ووسائل التواصل، والصحة، والأعمال التجارية، والعمل، والإعلام، لتحديد أنماط واسعة من الانتهاكات والإقصاء وحقوق الإنسان وتحديد الجوانب الرئيسة للعنف.[140] أما على المستوى الشعبي، فقد تم دعم الجهود التي تبذلها اللجنة من قبل المجتمع والزعماء الدينيين مثل نيلسون مانديلا والأسقف ديزموند توتو اللذان استخدما كلاً من المسيحية والقيم الإفريقية التقليدية مثل (أوبونتو) [141]، لتسليط الضوء على المصالحة، والاعتراف، والغفران.[142]

عند النظر في نموذج تجربة جنوب أفريقيا، يمكننا أن نرى مجالاً واسعاً للتطبيق على حالة العراق. من خلال البحث في كل من الأعلى إلى الأسفل، والأسفل إلى الأعلى، اذ ان هناك قدرة على تنفيذ سياسات تصالحية مع كلا النهجين. بالنسبة لنهج من الأعلى إلى الأسفل، وصلت الحكومة العراقية الحالية برئاسة حيدر العبادي إلى السلطة من على منصة المصالحة، والحكومة العراقية ككل لديها الخبرة السياسية ورأس المال المؤسسي لتنفيذ سياسات المصالحة على نحو فعال. أما بالنسبة لنهج من الأسفل إلى الأعلى، فلا ينبغي أن يعد النسيج القبلي والعرقي والديني الغني في العراق تحدياً ضد المصالحة ولكن كفرصة لها. سيعطي قادة المجتمع المحلي الذين يتبنون ويروجون

137.Ibid, pp. 195-197

138.Nevin T. Aiken, Identity, Reconciliation and Transitional Justice: Overcoming Intractability in Divided Societies, New York, Routledge, p. 68

139.Ibid, p. 69

140.Ibid, pp. 70, 71

141. وهي الفلسفة التي تصور الجريمة باعتبارها تهديدا لشبكة مترابطة من العلاقات التي تربط بين جميع الأفراد معا في مجتمع متناغم.

142.Ibid, pp. 68-69.

لفكرة الوحدة الوطنية شرعية أكبر لمبادرات المصالحة، وتوسيع الحضور لمثل هذه السياسات. هناك حاجة ماسة لقادة مجتمع مثل آية الله علي السيستاني الذي يتكلم باستمرار ضد الطائفية ويدعو إلى التعايش السلمي لتعزيز المصالحة.

من هنا فإن النجاحات الأولية للغفران والمصالحة تحتاج إلى أن تتحد مع سياسة شاملة تسعى إلى دمج السكان من خلال التفاعل التعاوني والحوار بين المجموعات. وقد أظهرت الأبحاث في أيرلندا الشمالية (التي عانت من صراع طائفي بين البروتستانت والكاثوليك)، أنه في غياب الحوار والتكامل، ستعيش المجتمعات وتعمل في فقاعات منعزلة، وستبقى العلاقات بين الجماعات ''مهذبة بشكل سطحي'' ولا تكفي لتبديد التصورات السلبية والنمطية، حتى لو تحقق السلام. تسمح هذه البيئة بتفاقم مشاعر الشك والعداء، وغالباً ما تعبر عن نفسها من خلال ''العنف الطائفي منخفض الحدة'' مثل التخريب والقتال والأضرار بالممتلكات.[143] وبناء على هذا، فإنه يمكن استنتاج أن الوجود المختلط للسكان الذين يعيشون سوية، غير كافٍ من دون الجهود المبذولة لدمجهم من خلال التواصل الإيجابي. وتشير بعض الدراسات الاستقصائية من أيرلندا الشمالية ان واحدة من أكثر الطرق فعالية لضمان التكامل وتصورات إيجابية عبر المجتمعية هي من خلال التعليم المبكر والاتصال الإيجابي.

كان النظام المدرسي مفصولاً هناك على أساس الهويات الطائفية حتى عام 1972 عندما سعت سياسة «جميع الأطفال معاً» لدمج المجتمعات المتنازعة معاً من خلال توفير الاتصال العابر للطائفية في ظل الظروف الصحيحة، وتوفير التدريب أيضاً للمعلمين لمناقشة الخلافات الطائفية بطريقة من شأنها أن تقلل الأحكام المسبقة. وتم في المناطق مختلطة السكان ، فرض نسب في المدارس التي لديها عدد متناسب من الطلاب من مختلف الطوائف.[144] وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجريت في أيرلندا الشمالية أن الطلاب في المدارس المتكاملة أظهرت زيادة ملحوظة في التصورات والصداقات الإيجابية في العلاقات عبر الطوائف. فضلاً عن ذلك، وجدت الدراسات الاستقصائية أن عدداً متزايداً من المشاركين يعتبرون أنفسهم جزءاً من الهوية الأيرلندية أو الأيرلندية الشمالية بدلاً من الهويات الطائفية [145]، في حين أن العدد الفعلي للمدارس والمجتمعات المختلطة في أيرلندا ظل منخفضاً إلى حد ما بسبب الدمار والتخلي عن المجتمعات المختلطة أثناء النزاع ، وهو الشيء نفسه الذي عانى منه العراق، وعَبَّر المشاركون من أغلبية كبيرة من إجمالي عدد السكان (88 %) عن رغبتهم في تحسين العلاقات بين البروتستانت والكاثوليك.[146] ومن خلال تشكيل مجموعة من السياسات

143.Ibid, pp. 76-77
144.Shelley McKeown, Identity, Segregation and Peacebuilding in Northern Ireland: A Sociological Perspective, New York, Routledge, pp. 38-41
145.Ibid, pp. 40-42
146.Nevin T. Aiken, Identity, Reconciliation and Transitional Justice: Overcoming Intractability in Divided Societies, New York, Routledge, p. 85

لظروف معينة في العراق وتطبيقها لمنهج التربية الوطنية، وكذلك الحصول على دعم من قادة المجتمع المحلي للبرامج الشعبية الأقل رسمية وأكثر توجها، قد يكون المجتمع العراقي قادراً على إعادة بناء الثقة والتعاون بين طوائفه. هذه البرامج ليست حيوية للتلاحم الاجتماعي في المدن المختلطة بنسب عالية مثل كركوك أو بغداد، لكن يتعين توفيرها في كل أنحاء العراق[147] لتوفير أساس قوي للمستقبل.

من المهم أن ننظر أنه في حين كانت التوترات العرقية والطائفية تستشري في العراق على مدى العقود الماضية، فهي ليست جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي في العراق. تتكون العديد من العشائر العراقية من أعضاء ينتمون إلى مختلف الطوائف. علاوة على ذلك، فإن انتخابات عام 2010، التي أجريت في فترة من الاستقرار النسبي، أظهرت أنه في ظل هذه الظروف، فإن نمط التصويت العراقي أخذ أساساً أقل طائفية.[148] وقد شهدت المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، في الآونة الأخيرة، انضمام عدد من العشائر السنية والمقاتلين المسيحيين إلى الحشد الشعبي[149] ذي الأغلبية الشيعية. كل هذا يقدم علامة إيجابية لمستقبل المصالحة العراقية، وإقامة الثقة المتبادلة والتعاون بين الطوائف العراقية.

اجتثاث البعث

على الرغم من أنه قد مضى أكثر من اثني عشر عاماً منذ سقوط وحل حزب البعث، إلا أن تداعيات سياسات اجتثاث البعث مستمرة بالتأثير على السياسة العراقية اليوم. وقد تسبب اجتثاث البعث في استمرار الاستياء عبر قطاعات واسعة من السكان السنة في العراق، واستخدامها كذريعة لعدد من الجماعات المتمردة. وفضلاً عن ذلك، فإن وجود البعثيين السابقين رفيعي المستوى بين صفوف تنظيم الدولة الإسلامية يعني أن شبح حزب البعث لا يزال لديه بعض السلطة في العراق. في حين لا يمكن تلبية مطالب الإلغاء الكلي للاجتثاث واقعياً، فإنه يسلط الضوء على الحاجة إلى سياسة جديدة وشاملة بشأن اجتثاث البعث بحيث يمكن إغلاق هذا الفصل من تاريخ العراق. كما ذكر أعلاه، فقد أوصي بنموذج جنوب أفريقيا للعراق بعد العام 2003 واعتمد جزئياً، وقد يكون لأحكامه بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومات الاستبدادية فائدة خاصة هنا.

كما ذكرنا سابقاً، كانت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا لديها مادة لقبول الشهادات من الضحايا ومرتكبي أعمال العنف بهدف "التعرف على التأثير اللا أنساني للفصل العنصري على

147.مع الاهتمام بظروف معينة. تعتبر برامج التعليم في المدارس مهمة للتطبيق في كل أنحاء العراق،ولكن توفير المشاريع العابرة للطوائف في مناطق موحدة ستكون زائدة عن الحاجة.

148.Stephen Wicken, "Iraq's Sunni in Crisis", Institute for the Study of War, No 3, May 2013, pp. 9-10

149.Jane Arraf, "Anbar Awakens With a New Bedfellow", Foreign Policy Magazine, 7-May-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/05/07/anbar-awakens-with-a-new-bedfellow/>, [Accessed 1-December-2015]

كلا الجانبين".[150] وكانت السمة الأكثر تميزاً في لجنة الحقيقة والمصالحة أنها لم تقدم العفو الشامل ولكن بدلاً من ذلك، قدمت عفواً مشروطاً كان متناسباً مع الوضع في مقابل الكشف الكامل.[151] ان تكييف مثل هذا النظام في العراق يقدم فرصة للتمييز بين أعضاء حزب البعث الذين انضموا إليه بسبب احتياجات وظروف خارجة عن إرادتهم، وبين كبار البعثيين الذين كانوا متواطئين فعلياً في الانتهاكات التي ارتكبها النظام،كما يسمح للحكومة العراقية أن تكفر عن بعض الأخطاء التي ارتكبت خلال محاكمة الأعضاء السابقين في حزب البعث،[152] الذي كان له الأثر السلبي على شرعية حكومات ما بعد صدام. إذا ما تم تنفيذ هذا بشكل شامل إلى حد ما، فإن إعادة تقييم البعثيين السابقين قد يتمخض عن النتائج التالية:

1. تقليل الشعور بالمعاناة بين العراقيين العاديين الذين ربما شعروا بأنه تلقوا عقوبات بشكل خاطئ عن طريق سياسات اجتثاث البعث.

2. حرمان حركات الاحتجاج والتمرد من الذريعة التي تستخدمها لجمع المؤيدين وعزل القلة القليلة المتبقية من البعثيين رفيعي المستوى ومنعهم من مواصلة التمرد.

3. منع اتهام المتعاطفين مع البعثيين من السياسيين الشرعيين من ذوي الخلفيات السنية. وقد استخدم تكتيك اتهام السياسيين بأنهم متعاطفون مع حزب البعث في حرمانهم من الدعم.[153] لهذا فإن التوصل إلى عملية من هذا القبيل من خلال عملية تدقيق منظمة وشاملة من شأنه أن يمنع مثل هذه الاتهامات ويزيل عنه المصداقية في أعين الجمهور.

4. أظهرت التجارب في جنوب أفريقيا أن العملية الشاملة للتوثيق ومناقشة أحداث حقبة الفصل العنصري، وتحديد ضحاياه كان لها أثر إيجابي في المصالحة المجتمعية.[154] على هذا النحو، حيث يمكن لحل القضية البعثية في العراق أن يساعد في عملية الشفاء الشاملة للمجتمع العراقي.

5. إن الطبيعة التقديرية المقدمة للعفو، ينبغي أن تكون متناسبة، يعني أن البعثيين السابقين الذين لديهم أكبر قدر من المسؤولية في انتهاكات النظام يجب أن لا يفلتوا من قبضة العدالة من خلال تقديم شهاداتهم، إذ يمكن لمثل هذا الخيار أن يكون أكثر قبولاً لدى عدد من السياسيين الأكراد

150.Rashida Manjoo, Peace and Reconciliation in South Africa: What Lessons?, Colombo, Muslim Women's Research and Action Forum, pp. 15-16

151.Ibid, p. 14

152.على سبيل المثال محاكمة وإعدام صدام حسين نفسه، الذي تعرض لانتقادات للاستعجال وعدم حصر جميع الانتهاكات التي ارتكبها نظامه.

153.Stephen Wicken, "Iraq's Sunni in Crisis", Institute for the Study of War, No 3, May 2013, pp. 13-15

154.Rashida Manjoo, Peace and Reconciliation in South Africa: What Lessons?, Colombo, Muslim Women's Research and Action Forum, pp. 14-16

والشيعة الذين عارضوا أي تغييرات كبيرة في سياسات اجتثاث البعث في الماضي.

كان أحد العناصر الهامة في لجان الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا أنها لم تكن محكمة قانونية وليس لديها نطاق قانوني لمعاقبة الأفراد.[155] كان ذلك نتيجة للتنازلات التي قدمت خلال تشكيل دستور جنوب أفريقيا، وعدم وجود النطاق القانوني لمعاقبة البعثيين السابقين قد لا يكون مقبولاً سياسياً في السياق العراقي. بالتالي، قد يكون من المفيد أن ننظر إلى عملية السلام الجارية بين الحكومة الكولومبية وعصابات فارك. تميز عملية السلام الكولومبية بين قادة الحركة وبين الأعضاء من ذوي المراتب الدنيا، لا يزال قادة الحركة والجنود الذين ارتكبوا جرائم حرب خطيرة يواجهون المحاكمة والسجن، ولكن يمكن للأعضاء العاديين الاستفادة من تخفيف الأحكام التي من شأنها أن تكون ذات طابع رمزي، لا سيما إذا تعاونوا مع لجنة الحقيقة والمصالحة [156]. وتعد العملية الكولومبية حديثة جداً ولا تزال مستمرة وبالتالي لا توجد أي نتائج ملموسة متاحة. مع ذلك، ينبغي تقييم جدوى مثل هذا النظام في السياق العراقي. فضلاً عن ذلك، ونظرا للحالة الراهنة للقتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية، قد تكون هناك حاجة إلى صياغة إطار الحقيقة والمصالحة الشاملة للمستقبل القريب، حتى لو لم يتم التعامل مع البعثيين أنفسهم. وتبين هذه الدراسة أن النموذج المقدم هنا لا يزال بمثابة دليل في مثل هذا الاحتمال.

تخلف الخدمات والبنية التحتية في جميع أنحاء العراق والفساد والفشل في الوفاء بالوعود التي تم قطعها خلال صحوة الانبار

يقدم هذا القسم نموذجاً مقارناً بطريقة مختلفة. بدلا من النظر في كيف يمكن لسياسات المصالحة أن تكون لها تأثير في توفير التنمية ووقف الفساد، فإن هذا القسم يدرس كيف ان استمرار عدم استقرار الخدمات والبنية التحتية والفساد المستشري يمكن أن يتسبب في انتكاس مجتمع يتعافى من الحرب الأهلية إلى العنف.

تبين البحوث المتعلقة بالنزاع المدني أنه في أعقاب الصراع الذي يطول أمده، فإن معظم الناس العاديين، وحتى أولئك الذين وقعوا ضحايا للعدوان والانتهاكات، يتطلعون إلى توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل السلامة والحصول على الغذاء والمياه النظيفة والإسكان والرعاية الصحية والعمل وغيرها من الأشياء التي توفر الشعور بالأمن، والأمل في المستقبل، وتقلل من الشعور بالعجز. واستمرار عدم توفر هذه الأشياء يجلب معها شعوراً بالعجز وفقدان الكرامة والذل وانعدام الأمن الذي يمكن أن يتحول تدريجياً بالفرد نحو العمل العنيف.[157] نتيجة لذلك، فحتى إذا كان هناك بلد

155.Ibid, p. 16
156."The Promise of Peace", The Economist, November 2015, pp.6-7
157.Bruno Charbonneau (ed) and Geneviéve Parent (ed), Peacebuilding, Memory and Reconciliation: Bridging top-down and bottom-up approaches, New York, Routledge, pp. 24-26

ناجح في تعزيز المصالحة في المجتمعات في أعقاب الحرب الأهلية، فإنه في ظل وجود الفساد المستشري وغياب الخدمات الأساسية والأمن، يمكن أن يترجم السخط بسرعة إلى أعمال عنف، ويتغلب على الضجر الذي قد تشعر به الجماهير.

تقدم بوروندي مثالاً هاماً في هذا الصدد. بعد صراع وحشي ومطول بين الجماعات العرقية الهوتو والتوتسي، تمكنت بوروندي من تحقيق السلام في عام 2000، وتم التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة ونظام المحاصصة الذي تم تنفيذه لا يختلف عمَّا موجود في العراق، فقد نجح نظام المحاصصة في بوروندي بدمج الهوتو والتوتسي. وعلى الرغم من عدم وجود لجنة رسمية للحقيقة والمصالحة، فإن النشاط الشعبي القوي والاستعداد المجتمعي لمواجهة أحداث الماضي قد سمح بإنهاء الانقسامات العرقية بنجاح كبير.[158] ومع ذلك، فقد بقي النمو الاقتصادي لبوروندي على مدى سنوات منذ بدء الصراع بطيئاً بسبب نقص الموارد الطبيعية والصناعة المحلية. وقد تفاقم هذا بسبب زيادة الفساد في الحكومة وردها الاستبدادي على الانتقادات، وبلغت ذروتها عندما سعى الرئيس (نكورونزيزا) إلى فترة ولاية ثالثة في أوائل عام 2015، مما أثار احتجاجات واسعة، وقد ردت الحكومة بعنف على الاحتجاجات، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى ومنذ ذلك الحين، تتصاعد الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين تدريجياً، ويثير عدد القتلى المخاوف من حرب أهلية أخرى.[159] ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من تزايد عدد القتلى في كلا الجانبين، ظل العنف موزعاً على اساس سياسي. ومع ذلك، شهد شهر كانون الأول 2015 تحولاً في الصراع الذي يمكنه تغيير هذه الديناميكية: في خضم أسوأ موجة من القتال تشهدها البلاد منذ اندلا ع النزاع، بدأت تظهر شائعات أن رجال التوتسي يجري فرزهم للاعتقال والإعدام في نقاط التفتيش العسكرية.[160] ولم يتم التحقق من هذه الشائعات لحين 16 كانون الأول 2015، وجرى اتهام المتمردين باستخدام الإبادة الجماعية لكسب التأييد.[161]

ومع ذلك، فإن الوجود الهائل لمثل هذه الشائعات وحده هو إشارة مقلقة للمستقبل، ويسلط الضوء على الصراع العرقي والطائفي الذي يمكن أن ينشأ من الصراع بدون خصائص في ظل وجود العنف لمدة طويلة وغياب الأمن والرخاء. وحتى في غياب الصراع العرقي الطائفي أو الصراع السياسي، فإن انعدام الأمن وعدم وجود الازدهار يمكنه إثارة مزيد من العنف، كما هو واضح في ليبيريا وسيراليون.

158.Yoichi Mine (ed), Frances Stewart (ed), Sakiko Fukuda-Parr (ed), and ThandikaMkandawire (ed), Preventing Violent Conflict in Africa: Inequalities, Perceptions and Institutions, New York, Palgrave Macmillan, pp. 43, 49-51

159."Burundi's tit-for-tat Killings Spread Fear", BBC, 3-November-2015, <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-34653537>, [Accessed in 10-December-2015]

160.TyMcCormick, "Burundi Crisis Escalates as Military Bases Attacked", Foreign Policy Magazine, 11-December-2015, <http://foreignpolicy.com/2015/12/11/burundi-crisis-escalates-as-military-bases-attacked/?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_campaign=New%20Campaign&utm_term=%2AEditors%20Picks>,

161.Ibid

بقي الانتعاش الاقتصادي بعد الحروب الأهلية ضعيفاً في كلا البلدين، وشهد زيادة كبيرة في مستوى الجريمة والعصابات، مما أدى استمرار العنف منخفض المستوى في المناطق الحضرية.[162]

إن مسألة كيف ينطبق هذا على العراق ليس من الصعب رؤيتها. فالعراق، مثل بوروندي وسيراليون، مبتلى باستمرار العنف بدرجات متفاوتة الشدة. وقد استخدمت الجماعات المسلحة الطائفية (وأهمها تنظيم الدولة الإسلامية) المظالم المحيطة بالفساد والحرمان وسيلة لكسب الدعم الشعبي، في حين أن السياسية القائمة على الطائفية والمحسوبية لحكومات ما بعد عام 2003 زادت من التوترات العرقية والطائفية بدلاً من تقديم المصالحة، مما ساهم في تنفير أنصار الحكومة مثل عشائر الانبار التي انحازت إلى الحكومة خلال التمرد الأول. وتشير المقابلات مع أسر وأفراد تنظيم الدولة الإسلامية من ذوي الرتب الدنيا من العراق أن هؤلاء الأفراد العراقيين قد نشأوا خلال فترة الاحتلال، وعانوا من شحة المواد، وانعدام الأمن المزمن ونقص الفرص. وكان الدافع للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية ليس الإيديولوجية أو العرقية الطائفية، ولكن الحاجة إلى إعالة أسرهم.[163] كما أنهم لم يكونوا مهتمين بأهداف مثل منع الفساد، وتوفير التنمية، والتعمير، كان يمكن ان يكونوا مهتمين في عملية مستدامة لتحقيق المصالحة والاستقرار.

القضايا السياسية – المخاوف المحيطة بالدستور، وضع الأراضي المختلطة، الاستقلال الكردي، قلة التمثيل السياسي في الكتلة السنية، الطائفية السياسية للأحزاب الشيعية والكردية، والشعور بعدم وجود الدعم الحكومي للعشائر السنية التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية وعدم المرونة السياسية نحو التسوية

يبحث هذا القسم في مجموعة من القضايا السياسية التي تؤثر على التنفيذ الناجح لسياسات المصالحة. وعلى الرغم من أن نطاق هذه القضايا متنوع جداً، تشير هذه الدراسة إلى أن وسائل حلها (أو إذا تعذر ذلك، منعها من عرقلة جهود المصالحة) يجب أن يكون من خلال التعامل مع هذه القضايا معاً، ضمن سياق معالجة أوجه القصور في الدستور العراقي.

يمر العراق اليوم، بوصفه دولة مستقلة بالعديد من التغييرات الهامة. سياسياً، فإن اللهجة التصالحية للحكومة الحالية تمثل تحولاً عن السياسات في الأعوام الماضية، وعسكرياً، فإن القوات العراقية تكتسب الزخم ضد تنظيم الدولة الإسلامية. في ضوء كل التغيرات التي تجري، تبين الدراسة أن الوقت مناسب للنظر في دستور 2005، الذي تم تنفيذه تحت أقل من الظروف المثالية أو الشرعية، وبدء عملية

162.Bruno Charbonneau (ed) and Geneviéve Parent (ed), Peacebuilding, Memory and Reconciliation: Bridging top-down and bottom-up approaches, New York, Routledge, p. 31

163.Lydia Wilson, "What I Discovered From Imprisoned ISIS Fighters", The Nation, 21-October-2015, <http://www.thenation.com/article/what-i-discovered-from-interviewing-isis-prisoners/>, [Accessed 10-December-2015]

من شأنها تصحيح تلك العيوب. ومن شأن تعديل الدستور بطريقة تتضمن الإجماع والدعم من قبل جميع الكيانات السياسية الرئيسة في العراق، أن يمنحه نوعاً من الشرعية التي يتصور البعض انها كانت تنقصه عام 2005. وسيسلط الضوء أيضاً على أن السياسيين العراقيين يمكنهم أن يتركوا جانباً من المصالح الطائفية أو الحزبية لتحقيق هدف التوافق والوحدة الوطنية. وأخيراً، فإن ذلك سيشكل نقطة ملموسة للتغيير عن فترة ما بعد 2003 التي تم تحديدها من قبل الاحتلال والصراع الطائفي، يمكن لهذه أن تحددها الوحدة الوطنية والمصالحة، وبالتالي فإن التعديل الناجح للدستور يمثل هدفاً مهماً لأسباب سياسية ورمزية على حد سواء. فضلاً عن ذلك، فإن عملية التفاوض على الدستور تمثل فرصة ممتازة للتفاوض على عدد من القضايا الأخرى مثل وضع إقليم كردستان في مستقبل العراق والوضع القائم في المناطق السكانية المختلطة أو المناطق المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية.

مثلما تبين لنا التجربة في دستور عام 2005، فإن شرعية الدستور تعتمد على مشاركة اغلب مكونات الشعب او جميعها. على هذا النحو، ينبغي أن تكون العملية الرسمية للتفاوض على تعديلات الدستور، في وقت تكون فيه كل أجزاء العراق تحت ظل الحكومة (أو متحالفة مع الحكومة) ومستقرة. وتقدم لنا عمليات التفاوض الدستورية في كل من جنوب أفريقيا وايرلندا الشمالية أمثلة جيدة عن أي نوع من العمليات يمكن أن تلائم العراق.

أهم إلهام يمكن أن نستخلصه للعراق من العملية الدستورية في جنوب أفريقيا، هو فيما يخص كيفية تعامل البلاد مع العدد الهائل من الأحزاب السياسية الحالية. كانت جنوب أفريقيا موطناً لمجموعة متنوعة من الجماعات السياسية والأحزاب التي تمثل مختلف الأجناس والأعراق والمذاهب والأهداف. في عام 1990، عملت هذه الأطراف في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف لإقامة اتفاق السلام الوطني الذي وضع أسس سلوك الأحزاب السياسية وكذلك القضايا المتعلقة بالعدالة والشرطة وإدارة الصراع، وغالباً ما استخدمت الوساطة المحلية. في عام 1991، بدأت هذه الأحزاب السياسية التسعة عشر (التي تكتلت خلال النقاشات) للتفاوض على الدستور الجديد في حين تم الاتفاق على صفقة لتقاسم السلطة الانتقالية بين أكبر الأحزاب السياسية: الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي.[164] في حين توقفت المفاوضات في بعض الأحيان، وأهمها في عام 1992، إلا أنها لم تتوقف أبدا لفترة طويلة. وتم الاتفاق على الصيغة النهائية للدستور في كانون الأول 1996، ودخل حيز التنفيذ في شباط 1997.[165] ولطول عملية التفاوض أهمية خاصة، إذ أنها تبرز مدى محدودية الوقت المتاح للعراق لتشكيل دستوره في عام 2005 . لذلك من المهم بصفة خاصة للحكومة العراقية إعطاء جميع الأطراف المعنية الوقت والفرصة الكافية للتفاوض على التفاصيل دون أن تترك مجالاً

164.Rashida Manjoo, Peace and Reconciliation in South Africa: What Lessons?, Colombo, Muslim Women's Research and Action Forum, pp. 4-7.
165.Ibid, pp. 7-11

للأخطاء أو الغموض أو التناقضات التي يدعي البعض من وجودها في دستور عام 2005. ومن المهم أيضاً للحفاظ على الدعم الشعبي للوحدة الوطنية وضد السياسة العرقية الطائفية لتشجيع السياسيين الحفاظ على المفاوضات وتجنب حافة الهاوية.

لا تقدم أيرلندا الشمالية نموذجاً جيداً للعراق في ما يخص الأحزاب السياسية، لأن عدد الأحزاب فيها أقل بكثير من العراق، مما يجعل التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة فيه الكثير من الجدوى. مع ذلك، فإنها تشبه العراق، فيها الصراع نفسه، حيث هناك عدد من الفصائل المسلحة والقوات شبه العسكرية من كلا الجانبين، وهذا ما يمكن أن يسفر عن نفوذ سياسي وعسكري هائل. على هذا النحو، كان المفاوضون من كل الأطراف مدركين تماماً أنه من دون جلوس المجاميع المسلحة والقوات شبه العسكرية على طاولة المفاوضات، لا يمكن أن يتحقق السلام. وعلى هذا النحو، دخل النقابي والقومي والسياسي البريطاني في سلسلة من المفاوضات التي بلغت ذروتها في اتفاق الجمعة العظيمة في عام 1998. وقد تعهد جميع الموقعين، بما في ذلك المجاميع المسلحة والقوات شبه العسكرية، بحل النزاع في أيرلندا الشمالية من خلال "الوسائل السلمية والديمقراطية حصراً"[166]. وحقق الاتفاق في وقت واحد هدف تحريض مجموعة من الفعاليات السياسية الهامة إلى طاولة المفاوضات في حين نزع الشرعية عن أعمال العنف.

ينطبق ذلك بشكل خاص على العراق لأن قوات الأمن العراقية مكونة بشكل كبير من قبل العشائر والفصائل المسلحة ومن مجموعة متنوعة من الطوائف العرقية والدينية والطائفية. في الوقت الحالي، يوجد لدى بعض هذه الفصائل المسلحة ومقاتلي العشائر الكثير من الشرعية والنفوذ السياسي بين الجماهير العراقية بشكل أكثر مما للحكومة في بغداد. لذلك، من المهم جداً التأكد من أن هذه الفصائل والمقاتلين راغبون للانخراط في العملية السياسية في ظل ظروف مماثلة، وإن تجاهل هذه المجموعات او رفضها يمكن أن يؤدي إلى جولة أخرى من التمرد الذي يمكن أن يلحق المزيد من الضرر بعملية المصالحة.

إن اشراك كل حزب سياسي وفصائل مسلحة سيساهم في تعقيد عملية التفاوض، إلا أن القيام بذلك سيساهم في تحقيق عدد من الأهداف التي ترى الدراسة أنها ستكون مفيدة للمصالحة في المستقبل ومنها:

1. لن يكون لأي جماعة عرقية أو دينية أو طائفية أو سياسية كبيرة مطالب مشروعة نحو استبعادها من العملية.

2. نظراً لانخراط جميع الأحزاب السياسية في عملية التفاوض الدستورية، سيكون لدى الأحزاب

166.Nevin T. Aiken, Identity, Reconciliation and Transitional Justice: Overcoming Intractability in Divided Societies, New York, Routledge, p. 59

الدافع نحو إيجاد أرضية مشتركة مع الأطراف الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وتشجيعها على الانخراط في حوار هادف وتسوية، دون اللجوء إلى حافة الهاوية أو الفئوية.

3. جعل اللاعنف شرطاً لمقاتلي العشائر والفصائل المسلحة للمشاركة في عملية التفاوض الدستورية ليس فقط يحفز هذه الجماعات للحفاظ على السلام فيما بينها، ولكنه يؤدي إلى عزل المجموعات ذات الأهداف الأكثر تطرفاً، ونزع الشرعية عنها.

4. يمكن أيضاً أن يستخدم شرط البراءة من العنف للمشاركة في الحياة السياسية كأداة للمساومة من أجل إعادة بناء قوات الأمن العراقية. لقد حصل مقاتلو العشائر والفصائل المسلحة على خبرة قتالية واسعة خلال القتال في العراق، وسيكون من المفيد جداً لقوات الأمن العراقية الاستفادة من مثل هكذا خبرات. على هذا النحو، ينبغي استكشاف الخيارات والتفاوض فيما يخص مقاتلي العشائر والفصائل المسلحة الذين لا يرغبون في التخلي عن السلاح ولكنهم ليسوا في الواقع ضد العملية السياسية، وما إذا كان يمكن دمجهم في هيكل القيادة الحالية لقوى الأمن الداخلي. وهذا يمكن أن يكون مفيداً بشكل خاص للحصول على دعم العشائر السنية التي قاتلت ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ولكنها غالباً ما تفتقر إلى الدعم المادي من قبل الحكومة العراقية خلال الصراع.[167]

5. يمكن أن يوفر سياق المفاوضات بشأن تحديد طبيعة العراق قوة دفع نحو توضيح النزاعات المتكررة وحلها بين بغداد وحكومة إقليم كردستان بشأن الحكم الذاتي ونوايا حكومة إقليم كردستان، فضلا عن وضع المناطق غير الكردية أو المختلطة الخاضعة للقوات الكردية في الوقت الحاضر مثل كركوك. وحتى لو لم يتم حل هذه القضايا خلال المفاوضات الدستورية، فإن كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان يمكنهما أن يضعا خارطة طريق نحو الحل النهائي بغض النظر عمَّا إذا كانت النتيجة هي مزيد من الانخراط الكردي في بقية العراق أو الاستقلال التام.

لا ينبغي أن يعد الدستور العراقي لعام 2005 فشلاً ذريعاً، لأنه على الرغم من أن بدايته كانت أقل من مثالية، ومحتواه يفتقر بشكل كبير إلى الكثير كما يراه البعض، إلا أنه نصَّ على عدد من السياسات الإيجابية مثل الاعتراف باللغة الكردية وفرض وجود المرأة في البرلمان. مع ذلك، فقد فاقت إخفاقاته النجاحات، وهذا بدوره يزيد من تضاؤل شرعيته لدى بعض مكونات المجتمع. إن تعديل الدستور من خلال توافق الآراء والتفاوض السلمي والشامل من شأنه أن يمثل انتصاراً للقدرة السياسية في العراق، وتعبيراً قوياً عن وحدته الوطنية.

167.Dina al-Shebeeb, "Iraqi Sunnis Ready to Fight ISIS but lack support, says tribal leader", Al-Arabiya News, 27-October-2015, <http://english.alarabiya.net/en/perspective/analysis/2015/10/27/Iraqi-Sunnis-ready-to-fight-ISIS-but-lack-support-tribal-leader.html>, [Accessed 11-December-2015]

الخلاصة

كانت المنطقة الجغرافية التي يقع فيها العراق الحديث اليوم موطناً للعديد من الحضارات المختلفة والثقافات والتواريخ التي تركت بصمتها عليه إلى حد ما. وتبدو التوترات العرقية والطائفية وحالة انعدام الأمن المزمن التي يعاني منها العراق في العصر الحديث، شاقة جداً اليوم، ولكنها ليست تمثيل لكيفية تطور العلاقات الماضية في المنطقة، كما أنها لا يجب أن تكون القاعدة بالنسبة للمستقبل. من خلال تاريخ العراق البعيد والحديث، من الواضح أن طوائفه العرقية والدينية والثقافية والقبلية المتنوعة نجحت في التعايش السلمي والاختلاط. وعلى الرغم من أن الحروب لم تضع حداً لمثل هذه التفاعلات في بعض الأحيان، يظهر التاريخ أنها لم توقفها بالكامل. ولا شك في أن الحروب وسياسات النظام البعثي، واحتلال قوات التحالف وتمرد تنظيم الدولة الإسلامية قد ألحق صدمات كبيرة بالمجتمعات العراقية العديدة. ولكن، حتى في خضم الصراع، فإن استمرار التعاون بين المجتمعات والدعم، يعطي الأمل بالمصالحة والسلام المستدام الطويل الأمد.

كان هدف هذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن كيفية تحقيق المصالحة والسلام في مثل هكذا طبيعة. من أجل تحقيق ذلك، سعت هذه الدراسة إلى تقديم جدول زمني فيما يخص كيفية ظهور التوترات العرقية والطائفية، وكيف تأثرت مجتمعات محددة والمجتمع العراقي ككل بالأحداث التي وقعت في العقود السابقة، وما يمكن القيام به للطوائف العراقية بعد مثل هذا الصراع الشاق وانعدام الأمن. لتحقيق هدفها، القت هذه الدراسة النظر في الصراعات العرقية والطائفية التي وقعت في أجزاء أخرى من العالم، مع اهتمام اكبر بـ بوروندي وجنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية، وتقييم سياسات المصالحة في تلك المجتمعات، وما الدروس التي يمكن أن يتعلمها العراق منها. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية خروج المجتمع العراقي من هذا النفق، وإصلاح العلاقات بين المجتمعات المتنوعة، ولكن الأمر سيستغرق الكثير من العمل المنسق جيداً، الذي يستهدف كلاً من واضعي السياسات والمجتمعات الشعبية، وفي الختام تبين الدراسة أنه يمكن تحقيق الوحدة الوطنية في العراق، لكن ذلك ليس بالأمر السهل.